الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٨٩

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٩

E/INCB/1989/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: A.89.XI.2
ISSN 0257-375X
00900P

تصدير

١ - جاءت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات كخلف لعدد من الهيئات المعنية بمراقبة العقاقير ، كانت الأولى منها قد أنشئت منذ ستين سنة بمعاهدة دولية . وهناك سلسلة من المعاهدات تضع على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة . فعليها أن "تسعى الى قصر زراعة العقاقير وانتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توفرها لهذه الأغراض" . كما أن عليها أن تسعى الى "منع زراعة المخدرات أو انتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة، أو الاتجار غير المشروع فيها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" . وهي ملزمة ، في اضطلاعها بمسؤوليتها ، أن تعمل بالتعاون مع الحكومات وأن تقيم حوارا مستمرا معها من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويجري هذا الحوار في مشاورات منتظمة ، ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

٢ - وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويعملون بصفتهم الشخصية ، لا كممثلين لحكوماتهم ،(١) وينتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الطب أو علم العقاقير أو الصيدلة بناء على ترشيح من منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء بناء على ترشيح من أعضاء الأمم المتحدة وأطراف المعاهدات الذين ليسوا أعضاء في الأمم المتحدة . ويكون أعضاء الهيئة (للاطلاع على قائمة الأعضاء الحاليين ، أنظر المرفق الأول) ، ممن يتمتعون بالثقة العامة لكفاءتهم ونزاهتهم وتجردهم . وعلى المجلس أن يتخذ ، بالتشاور مع الهيئة ، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها الفني التام في مباشرة وظائفها . ويتقوّى هذا التشديد في المادة ١٦ من اتفاقية ١٩٦١ التي تقضي بأن يعين الأمين العام أمين الهيئة بالتشاور مع الهيئة . وفي عام ١٩٦٧ حدد المجلس ، بعد التشاور مع الهيئة ، الترتيبات اللازمة لكفالة استقلالها الفني التام ، ثم أعاد تأكيد الترتيبات في عام ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٦ .(٢)

٣ - وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة. وهذه الهيئات لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، وانما تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . كما أنها تشمل منظمات من خارج الأمم المتحدة ، وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) . ويجري التعاون بين أمانة الهيئة من ناحية ، وموظفي شعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من ناحية أخرى ، من أجل أداء مهامهم المتمايزة والمتكاملة في الوقت نفسه . ويعمل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، بموجب قرار من الأمين العام ، منسقا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمراقبة العقاقير المخدرة .

٤ - وتقضي المعاهدات بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها يحلل وضع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ . وتلفت الهيئة أنظار الحكومات الى الثغرات

ونقاط الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات ، وتتقدم أيضا باقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي على السواء . وتنص الاتفاقيتان على تدابير خاصة تتاح للهيئة لكفالة تنفيذ أحكامهما . ويكمّل تقرير الهيئة السنوي بتقريرين تقنيين مفصلين يتضمنان بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، بالاضافة الى تحليل الهيئة للبيانات . وتلزم هذه التقارير لضمان الاشتغال السليم لمراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية .

٥ - وتقدم الهيئة التعاون التقني الى الادارات الوطنية لمساعدتها على الوفاء بالالتزامات التي ترتبها عليها المعاهدات المتصلة بالعقاقير المخدرة . وهي تنظم ، لهذه الغاية ، حلقات دراسية وبرامج تدريبية اقليمية لادارتي أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة ، إما في أحد بلدان المنطقة المحددة المعنية وإما في مقر الهيئة . كما أنها تعزز الآن قدرة أمانتها على تدريب الاداريين الوطنيين وتنوي ، في هذا الصدد ، أن تنشر في عام ١٩٨٩/١٩٩٠ كتيبا يسدي الى الادارات الوطنية مزيدا من الارشاد بشأن اضطلاعها بمهام المراقبة المناطة بها .

٦ - ويتوسع عمل الهيئة باستمرار نتيجة تنفيذ الحكومات للتدابير الطوعية الرامية الى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية ، ولتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ، والمسؤوليات الاضافية التي ألقيت على عاتق الهيئة بموجب اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، والحاجة الى التحاور بكثرة مع الحكومات بغية ترويج التدابير العلاجية الرامية الى كبح الانتاج والاتجار غير المشروعين واساءة الاستعمال .

٧ - وتستطيع الهيئة ، بفضل الأموال الخارجة عن الميزانية ، أن توسع أنشطة المساعدة التقنية ، وتنفذ برامج تدريبية ، وتضطلع بأنشطة تمهد لها سبيل تنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية عام ١٩٨٨ . وهي تود الاعراب عن شكرها لحكومات ايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان على ما قدمت من أموال خارجة عن الميزانية في عام ١٩٨٩ ، ولحكومة كندا على تزويدها الهيئة بخبير استشاري قدم خدماته لمدة ثلاثة أشهر .

الحواشي

(١) المادة ٩ ، الفقرتان ٢ و ٣ من اتفاقية سنة ١٩٦١ .

(٢) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٩٦ (د - ٤٢) ، المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٦٧ ، ١٧٧٥ (د - ٥٤) ، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣ ، و ٢٠١٧ (د - ٦١) ، المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير	١ – ٧	أ
الفصل		
الأول – نظرة عامة	١ – ٢١	٢
الثاني – عمل نظام المراقبة الدولية للعقاقير	٢٢ – ٥٠	٨
ألف – المخدرات	٢٢ – ٢٥	٨
باء – المؤثرات العقلية	٢٦ – ٣٧	٩
جيم – طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية	٣٨	١٢
دال – انقضاء التحفظات الانتقالية المبداة استنادا الى المادة ٤٩ من الاتفاقية الوحيدة	٣٩ – ٤٨	١٢
هاء – تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨	٤٩ – ٥٠	١٤
الثالث – تحليل الوضع العالمي	٥١ – ١٨٠	١٥
ألف – شرق وجنوب شرق آسيا	٥٢ – ٦٥	١٥
باء – جنوب آسيا	٦٦ – ٧٠	١٨
جيم – الشرقان الأدنى والأوسط	٧١ – ٧٧	٢٠
دال – أوقيانيا	٧٨ – ٧٩	٢٢
هاء – أوروبا	٨٠ – ١١٥	٢٢
واو – أمريكا الشمالية	١١٦ – ١٣٥	٣١
زاي – أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي	١٣٦ – ١٦٣	٣٦
حاء – افريقيا	١٦٤ – ١٨٠	٤١

المرفق

أعضاء الهيئة الحاليون	٤٦
في ذمة الله	٥٠

أولا - نظرة عامة

١ - لقد وصل تدهور الوضع العالمي لانتاج وتعاطي العقاقير المخدرة ، وما يصاحبه من تصاعد العنف ، الى مرحلة جديدة وخطيرة . فبرغم التدابير المضادة التي يتخذها المجتمع العالمي ، والتي لم يسبق لها مثيل ، هناك شبكة متداخلة الخيوط من المنظمات الاجرامية العاملة في الاتجار بالعقاقير المخدرة والقوية التجهيز بالمال والسلاح لا تزال تزداد جرأة وقسوة . ولم يسبق أبدا أن كان خطر اضعاف وشلّ اقتصادات بعض البلدان ومؤسساتها السياسية أكبر مما هو الآن ، كما أن الخطر الذي أصبح يتهدد ، بالذات ، حياة القادة السياسيين ، ورجال القانون ، والصحفيين ، والمواطنين العاديين ، لم يكن قط ، فيما سبق ، بالدرجة التي وصل اليها في الوقت الحاضر . والحرب التي يعلنها المتجرون بالمخدرات على بلد واحد تعرّض للخطر أمن وسلامة البلدان جميعها ، وتشكل حربا على المجتمع الدولي برمته . فيتعين أن يكون رد المجتمع الدولي منسقا وسريعا ، ومتسما بمزيد من البأس والشمول والابتكار . لأنه ، اذا قدّر لمنظمات الاجرام العاملة في الاتجار غير المشروع ، والمترابطة قطريا واقليميا وأقاليميا ، والمرتبطة أحيانا بالمتمردين الارهابيين ، أن تفوز في الصراع في بلد واحد ، أيا كان ، كان معنى ذلك تعريض كل البلدان للخطر . كما أن الحرب التي تستهدف دحرهم يجب أن تشن على صعيد العالم كله .

٢ - ووفقا لذلك ، يتعين على المجتمع الدولي ، حفاظا على مصلحته هو بالذات ، أن يوفر ، ضمن أوسع الحدود الممكنة ، المساعدة التي تطلبها أية حكومة يتهددها المتجرون بالعقاقير المخدرة . وقد تتراوح طلبات المساعدة من تأمين وسائل حماية الرسميين والقضاة والشهود ، الى تقديم الطائرات والأسلحة ، الى التدريب الذي يقصد منه مساندة قوى الأمن .

٣ - والجشع الى المال هو حافز المتجرين ، ولا يمكن أن يشبع إلا بالتزايد المستمر للاستهلاك غير المشروع للعقاقير المخدرة ، وهو أمر يتحقق الآن فعلا في جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . لذلك تتحمل البلدان جميعها ، وبخاصة تلك التي يتغشى فيها التعاطي ، مسؤولية وضع تدابير شاملة لاحتواء الطلب وتخفيضه ، وتنفيذ هذه الطلبات بحزم . ولا بد من الاعتراف كذلك بأن كل من يتعاطى العقاقير المخدرة غير المشروعة انما يتحمل مسؤولية شخصية لمساهمته في ادامة الأنشطة غير المشروعة التي يضطلع بها المتجرون بالعقاقير المخدرة .

٤ - وثمة بلدان تمارس فيها الزراعة غير المشروعة للمخدرات في مناطق محمية جدا منذ زمن طويل ؛ فينبغي تمكين هذه البلدان من الحصول على تكنولوجيا الاستطلاع الحديثة ، حتى تستطيع تحديد موقع الزراعات والقضاء عليها . ويلزم في الوقت نفسه توفير مساعدة انمائية تمكّن المزارعين من تحصيل سبل عيشهم من خلال أنشطة مشروعة ، زراعية وغير زراعية . وحتى يكتب النجاح لهذا النهج ، لا بد من أن يتضافر مع اتاحة

امكانات التسويق ، وتحديد أسعار عادلة للصادرات ، والاضطلاع بالتنمية الاقتصادية العامة . ويتعين على البلدان المنتجة ، من جانبها ، تنفيذ برامج شاملة ومستمرة تهدف الى تقليص هذه الزراعة تدريجيا والقضاء عليها في نهاية المطاف . والحيلولة دون توسع تلك الزراعة غير المشروعة هي أمر على درجة قصوى من الأهمية . وقد برز هذا واضحا في السنوات الأخيرة عندما أخذت تتوسع زراعة المحاصيل التقليدية المشروعة على حساب المحاصيل غير المشروعة . وأنه لأمر أساسي كذلك أن يستمر تطوير واستعمال الأساليب التي تتيح استئصالا واسع النطاق لمحاصيل المخدرات غير المشروعة .

٥ - يزداد ، منذ عام ١٩٨٨ ، الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة ، وعدد البلدان المتورطة فيه . وثمة تطور ينذر بالخطر في هذا الصدد ، هو اتساع زراعة خشخاش الأفيون الى غواتيمالا وكولومبيا . وقد أوقع تجار المخدرات ، عبر ممارسة أنشطتهم الاجرامية ، أضرارا شديدة بالبيئة في عدد من البلدان التي تمارس فيها الزراعة غير المشروعة كخشخاش الأفيون وشجيرات الكوكا ، وهي أضرار لا تقتصر على تدمير الغابات وما يفضي اليه من انجراف التربة نتيجة استخدام أساليب القطع والحرق ، بل تتعدى ذلك الى تلويث الأنهار والجداول بما يلقي فيها من مواد كيميائية تستخدم في صناعة مستحضرات الأفيون والكوكايين . فينبغي تزويد البلدان المنتجة والمجتمع العالمي بأسره بالمعلومات التي تبين أبعاد المشكلة . وفي رأي الهيئة أنه من المفيد في هذا الصدد قيام مجموعة صغيرة من خبراء البيئة ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، باعداد دراسة عن هذه المشكلة وتقديم التوصيات التي تقتضيها الحالة .

٦ - وترى الهيئة في ابرام اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ، والمؤثرات العقلية ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، حدثا ذا أهمية كبيرة ، لكون هذه الاتفاقية أداة قيمة جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة . وحتى أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، كان عدد الدول الموقعة على الاتفاقية قد وصل الى ٧٧ ، اضافة الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وكان بين هذه الدول جزر البهاما والصين اللتان أصبحتا طرفين في الاتفاقية بواسطة المصادقة عليها . والهيئة تحث جميع الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن ، وتناشدها جميعها أيضا ان تستجيب لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تشرع ، مؤقتا ، في تطبيق أحكام الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن ، حتى قبل أن تصبح أطرافا بشكل رسمي . ولا بد من تكريس انتباه خاص ، في هذا الصدد ، لغرض العقوبات المناسبة على المتجرين ولتسليمهم ، ولتبييض الأموال ، ومصادرة الأصول المالية . وعلاوة على ذلك ، يمكن للتبكير في تنفيذ أحكام المادة ١٣ ، فيما يتصل بمراقبة السلائف ، أن يعزز الى حد كبير عملية التنسيق الدولي الرامية الى الحد من الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية . وتستعد الهيئة الآن للاضطلاع بالمسؤوليات المسندة اليها بموجب المادة ١٣ ، وفق ما هو مناقش في الفقرتين ٤٩ - ٥٠ من هذا التقرير ، وكذلك بالمسؤوليات التي تنيطها بها سائر أحكام الاتفاقية .

٧ - وتقضي المادة ٥ من اتفاقية ١٩٨٨ ، بالتخصيص ، بأن يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال المتأتية من الاتجار

غير المشروع أو المستعملة فيه ، ومن اقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها . وتلاحظ الهيئة أن اجتماعا دوليا حكوميا عقد في باريس في أيلول/سبتمبر ، وحضره مسؤولون ماليون من ١٥ بلدا بحثوا في الطريقة التي يمكنهم بها تحسين التعاون الدولي على مكافحة تبييض الأموال ، وشلّ حركة العائدات الضخمة غير المشروعة التي يدرّها الاتجار بالعقاقير المخدرة . وثمة فرقة عاملة معنية بالاجراءات المالية ستجري تقييما لتدفقات هذه العائدات غير المشروعة وتضع استراتيجية لمكافحته خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ . وسيكون من الضروري ، عند تحديد النهج اللازم اتباعه في معالجة هذه المشكلة ، التسليم بوجوب اقامة التوازن بين وجود شكل ما من أشكال السريّة المصرفية اللازمة للتجارة المشروعة ، هذا من جهة ، والحاجة الى تبادل المعلومات عن تحويلات النقود ، من جهة أخرى ، اذا ما أريد لمكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة أن تكون فعالة . وتأمل الهيئة في نجاح هذه الجهود ، وفي أن يدرس امكان استحداث آلية تيسّر تنسيق الاجراءات في جميع المناطق .

٨ - لقد اتسع نطاق تعاطي العقاقير المخدرة ، في غضون جيل واحد فقط ، بسرعة أصبحت معها كل البلدان وقطاعات المجتمع عرضة لتهديد فعلي . والتعاطي شائع الآن في كل مكان - في الشوارع ، والمدارس وأماكن العمل وحلبات الألعاب الرياضية ، والضريبة التي يكبدها للمجتمع من حيث هدر الأرواح ، والتكاليف الصحية ، وتزايد الاجرام ، وتخلف الانتاجية ، لا تزال مرتفعة .

٩ - ولا ينفك التعاطي المتزامن لأكثر من عقار واحد ، مقرونا بالكحول في أحيان كثيرة ، يزيد من جسامة المخاطر الصحية . كما أن هذه الأنماط الاستهلاكية الخطيرة تعقّد ازالة السميّة والعلاج . والهيئة تؤكد مجددا الأهمية التي تعلقها على احراز تقدم مستمر في احتواء وتخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة ، معتبرة اياه أمرا أساسيا لأي تحسين يقتضي اجراؤه في مجمل وضع الاتجار بهذه العقاقير . وربما كان لانخفاض العرض غير المشروع في منطقة ما آثار ذات شأن ، لكنها تبقى مجرد آثار مؤقتة ما لم ينخفض الطلب أيضا ، اذ أن القضاء على أحد مصادر العرض سيعوضه بسهولة مصدر آخر . ووفقا لذلك ترحب الهيئة بالمبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة بالدعوة الى عقد قمة وزارية عالمية معنية بالحد من الطلب على العقاقير المخدرة وبمكافحة خطر الكوكايين .

١٠ - ويشير الارتباط بين تعاطي العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي ، من جهة ، ومتلازمة القصور المناعي المكتسب (الايدز) من جهة أخرى ، قلقا عميقا في كل أرجاء العالم . فاصابات الايدز الناجمة عن التعاطي آخذة بالتزايد ، وبصورة رئيسية في بعض مناطق العواصم . ومن الضروري للحد من تفشي الايدز ، اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي الى خفض تبادل إبر الحقن بين من يتعاطون العقاقير المخدرة بالحقن الوريدي . ولهذه الغاية ، تشترك الهيئة الآن مع منظمة الصحة العالمية ، في نطاق برنامج عالمي للمنظمة خاص بمرض الايدز ، في دراسة الجوانب القانونية المتصلة بمراقبة توزيع إبر الحقن والمحاقن . وفي هذا السياق ، يتعين أن تشدد الهيئة من جديد على وجوب الحؤول

دون افضاء أي تدبير وقائي يتخذ على سبيل الاستعجال الى ترويج وتسهيل تعاطي العقاقير المخدرة .

١١ - وتحتّم مخاطر التعاطي ، التي أصبحت الآن أشد فتكا بسبب تفشي الايدز ، الاهتمام الى أقصى حد ببرامج الوقاية والعلاج التي تستهدف المجموعات الشديدة التعرّض . وتمثّل أساليب العلاج ، وخاصة مداواة التعاطي المتعدد المتزامن واساءة استعمال الكوكايين ، تحدّيا كبيرا ، اذ ان الافتقار الى أساليب فعالة لازالة السميّة والعلاج في حالة الكوكايين قد استلزم ، في بعض البلدان ، اجراء دراسات متخصصة في هذا المجال . وتكرر الهيئة أنه ينبغي لمنظمة الصحة العالمية امداد المجتمع الدولي ، في الوقت المناسب ، بمساعدة هو في أمس الحاجة اليها ، بدعوتها فريق خبراء من أصحاب الدراية بآثار تعاطي العقاقير المتعددة والكوكايين الى اسداء المشورة حول أفعل طرائق العلاج المتاحة .

١٢ - وتضم الهيئة صوتها بقوة الى أصوات الحكومات التي ترفض رأي المنادين باباحة تعاطي العقاقير المخدرة ، كلها أو بعضها . فمثل هذا النهج هو دعوة الى السير في الاتجاه الخاطىء، ولا شك في أن المتعاطين المحتملين للعقاقير المخدرة سيفسرونه على أنه تصريح بالتعاطي ، كما يمكن أن يتوقع له أن يؤدي الى انفجار في التعاطي تصحبه الوفيات المرتبطة بالعقاقير المخدرة ، وازدياد تكاليف الرعاية الصحية ، ودمار الأسر والقيم الأساسية التي تحكم السلوك الاجتماعي . ويضاف الى ذلك أن كل توان في جهود المراقبة هو أمر لا يمكن الدفاع عنه من المنظور الأخلاقي ، كما أنه بمثابة استسلام من المجتمع العالمي لاحتكارات العقاقير المخدرة .

حالة اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١

١٣ - يبلغ الآن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، في شكلها الأصلي أو المعدل ، ١٣٦ دولة ، منها ٩٤ أطراف في الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . ومنذ صدور تقرير الهيئة عن عام ١٩٨٨ ، أصبحت موريتانيا طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، وفي هذه الاتفاقية بصيغتها المعدلة ، كما أصبحت جامايكا طرفا في برتوكول سنة ١٩٧٢ . ومعظم الدول غير الأطراف يتقيد ، في الواقع العملي ، بأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ . ثم أن عدد الأطراف في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ يبلغ في الوقت الحاضر ٩٤ ، وهذا يمثل زيادة أحدثتها ، منذ صدور آخر تقرير للهيئة ، دولتان فقط هما جامايكا وموريتانيا . ويتطلب حسن أداء نظام المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية تعاونا تاما من كل الأطراف . ولذلك تحث الهيئة الحكومات التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ على اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا السبيل . وفي هذا الصدد تلاحظ الهيئة بارتياح أن حكومة اليابان أكملت التحضيرات الضرورية للتصديق على الاتفاقية ، وتأمل أن يصبح هذا البلد ، المنتج والمصدر ، طرفا فيها قريبا . كما أنها تتطلع الى أن يسارع في الانضمام الى الاتفاقية كل من

ايرلندا وبلجيكا وبورندي وسري لانكا وسورينام وسويسرا وهولندا ، التي أعرب ممثلوها في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، في عام ١٩٨٧ ، عن نيتها في أن تصبح أطرافا في الاتفاقية .

تقييم اشتغال الاتفاقيات

١٤ - تشكل المراقبة الفعالة للعقاقير المخدرة اللازمة للأغراض الطبية والعلمية عنصرا أساسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع اساءة استعمال هذه العقاقير . وعلى وجه الاجمال ، لا يزال نظام المراقبة الدولية ، المنشأ باتفاقية سنة ١٩٦١ ، يعمل على نحو مرض ؛ ولا تزال عمليات تحويل المخدرات من الاتجار المشروع الى القنوات غير المشروعة نادرة نسبيا ، كما أن كمياتها صغيرة قياسا بحجم الصفقات الضخم ، ويصح هذا على العقاقير المتداولة في التجارة الدولية وفي الأوساط المحلية لتجارة الجملة . وتتضمن الفقرتان ٢٤ - ٢٥ أدناه اشارة الى الاجراءات الاضافية التي يمكن للدول اتخاذها لتقديم المزيد من الدعم الدولي لمراقبة العقاقير المخدرة .

١٥ - وفيما يتعلق بنظام مراقبة المؤثرات العقلية ، المنشأ باتفاقية سنة ١٩٧١ ، تطبق الأطراف وغير الأطراف معا ، على نحو مرض ، المراقبات المنصوص عنها في هذه الاتفاقية بشأن المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، اضافة الى التدابير الطوعية الخاصة التي توصي اللجنة باتخاذها لمساندة هذه المراقبات . وتواصل الهيئة ، بالتنسيق مع الحكومات ، جهودها الرامية الى منع المتجرين من تحويل المؤثرات العقلية من مصادر الصنع والتجارة المشروعين الى القنوات غير المشروعة . ولا يزال هذا التعاون يحبط تحويل كميات كبيرة من الميثاكوالون ، والغنيثيلين ، والسيكوباربيتال . ففيما يخص الغنيثيلين وحده ، منع منذ عام ١٩٨٥ ، وقوع ٣٨٠ مليون قرصا ، يبلغ وزنها ١٤ طنا ، في حوزة المتجرين . وفيما يتعلق بالميثاكوالون، الذي كان حتى وقت لا يعود الى أكثر من بضع سنوات ، يحوّل بكميات ضخمة ، بدأت آثار المراقبة بالظهور ، وأصبح يتم الآن ، بشكل دائم تقريبا ، تبين عمليات التحويل ومنعها ، ومع ذلك ، فان هذه المحاولات مستمرة ، وخاصة في البلدان التي يعتبرها المهربون مراقباتها متهاونة . وهكذا ، فان النظام الدولي يعمل جيدا فيما يخص المواد المراقبة في اطار الجدول الثاني . أما بشأن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع فلا تزال فعالية مراقبة ورصد الاتجار الدولي تتطلب من بعض بلدان الصنع والتصدير ، من جهة ، وبعض بلدان الاستيراد ، من جهة أخرى ، أن تعمل على تحسين الاجراءات . وتتناول الفقرات ٣١ - ٣٧ من هذا التقرير الحالة والاجراءات العلاجية اللازمة .

تعزيز نظام المراقبة

١٦ - لقد حال نقص الموارد المالية دون قيام الهيئة ، على نحو تام ، بتنفيذ المهمات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ وبروتوكول سنة

١٩٧٣ . ولو أتيحت للهيئة موارد اضافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة أو من خارج الميزانية ، لأمكن اتخاذ عدد من التدابير الكفيلة بدعم نظام مراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية .

١٧ - وتضطلع الهيئة ، لدى تحليل البيانات التي ترودها الحكومات عن الانتاج ، والصنع ، والتحويل ، والاستهلاك ، والمخزونات ، والاتجار الدولي ، والمصادرات ، باستجلاء نقاط ضعف نظام المراقبة واقتراح الاجراءات العلاجية اللازمة . الا أن موارد الموظفين لا تتيح ، في الوقت الراهن ، اجراء المتابعة المستمرة الضرورية للتحقق من أن الاجراءات المذكورة قد اتخذت وحققت النتائج المتوخاة منها .

١٨ - وعلاوة على ذلك ، وضمانا للتوازن بين عرض المستحضرات الأفيونية وطلبها ، تنفذ الهيئة أنشطة ترمي الى توفير المعلومات للبلدان المنتجة عن التوقعات الخاصة بالاحتياجات الطبية ، لتمكينها من جعل الانتاج مجاريا لهذه الاحتياجات ؛ وبذلك تساعد الهيئة هذه البلدان في وضع خطط انتاجية أكثر واقعية . ومن شأن زيادة عدد الموظفين أن يتيح للهيئة توسيع نطاق هذه التوقعات حتى تشمل سائر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ، بحيث تتمكن بلدان الصنع والتصدير من تخطيط انتاجها بطريقة أدق وتلبية الطلب المشروع وتلافي الافراط في الانتاج . وهكذا يتسنى ، الى حد كبير ، منع تراكم مخزونات مفرطة وتلافي خطر التحويل الى القنوات غير المشروعة .

١٩ - وفيما يخص المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، يمكن أن تبذل الهيئة جهودا خاصة لجمع معلومات اضافية عن حركة هذه المؤثرات تعوض نقص المعلومات المقدمة إلزاما بموجب معاهدة سنة ١٩٧١ . ومن شأن قاعدة البيانات المنشأة على هذا النحو أن تسهل المقارنة بين البيانات الاحصائية المقدمة من الحكومات ، بهدف تحديد التسرّب المحتمل لهذه المواد الى قنوات غير مشروعة .

٢٠ - وقد أوصت اللجنة في عام ١٩٨٨ بأن تقيّم الحكومات احتياجاتها السنوية المشروعة من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثاني ، وثبت أن للتقديرات التي تنشرها الهيئة فعالية كبيرة في منع التحويل . وسيكون من المستحسن جدا لو استطاعت الهيئة أن تنفذ نظاما مماثلا ، غير رسمي ، بصدد المؤثرات العقلية الأخرى ، فتتحسن بذلك مراقبة الاتجار الدولي ومنع التحويل . غير أن توسيع نطاق النظام حتى يشمل المؤثرات المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، والاشتراك مع الحكومات في اتخاذ اجراءات المتابعة الضرورية ، هما نشاطان يتعذر تنفيذهما في اطار الموارد الراهنة .

٢١ - وتعلق الاتفاقيات أهمية أساسية على اضطلاع الهيئة بمهام الرصد ، وعلى الحاجة الى قيام حوار مستمر بينها وبين الحكومات لضمان تنفيذ هذه المهام . وما من شك في أن الهيئة ستستطيع ، لو زوّدت أمانتها بموارد اضافية من الموظفين ، أن تقوم بمهام رصد اضافية واسعة النطاق ، وبأنشطة متابعة تساعد بها الحكومات في تنفيذ الاتفاقيات وفي تعزيز عمليات الرصد القطرية . ومن شأن وظيفة الهيئة الخاصة بالتشجيع على المزيد من التقيد بالمعاهدات أن تكون مفيدة لهذا النشاط .

ثانيا - عمل نظام المراقبة الدولية للعقاقير

ألف - المخدرات

التعاون مع الحكومات

٢٢ - حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، وردت بيانات احصائية مكتملة عن عام ١٩٨٨، مع تقديرات لعام ١٩٩٠ ، من ١٢٦ دولة واقليما ، في حين وردت من ٥١ غيرها بيانات جزئية فقط . ولم ترد معلومات من اسرائيل وجبل طارق وجمهورية افريقيا الوسطى وساموا وسيراليون وغامبيا وفييت نام وكمبوتشيا الديمقراطية ومنغوليا ونيبال . ولا غنى عن قيام جميع البلدان والأقاليم بتزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة في الوقت المناسب، فبدون هذا التعاون بين الحكومات والهيئة ، لن تتمكن الأخيرة من الوفاء بجميع مهام المراقبة والمعالجة التي أناطها بها المجتمع الدولي . وتجري الهيئة حوارا مستمرا مع سلطات البلدان التي لا يزال تعاونها غير مرض ، وهي على استعداد دائم لتقديم المساعدة ، في حدود مواردها ، بغية تحسين التعاون والامتثال لاتفاقيتي سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ .

٢٣ - وفي هذا الصدد ، كثيرا ما تلاحظ الهيئة ، لدى استعراض حركة المخدرات على الصعيد العالمي ، أن تقديم المعلومات المتصلة بالكميات المصادرة وبالتخلص منها لاحقا ، حسبما توجبه المادة ٢٠ من اتفاقية سنة ١٩٦١ لا يحصل من جميع البلدان . وهذا يوحي بأن الادارات الخاصة التي تقضي المادة ١٧ بانشائها لتطبيق أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ لم تنشأ بعد ، أو أنها لا تمارس تنسيقا فعالا . وكما جرى التأكيد عليه في تقرير الهيئة عن عام ١٩٨٨ ، يجب ، بالرغم من أن انشاء سلطة وحيدة ليس مقتضى في حد ذاته ، أن تنشىء الحكومات آليات تتيح التنسيق الفعال وتمكنها من تزويد الهيئة بالمعلومات مكتملة وفي أوانها .

عمل نظام المراقبة وتحويل العقاقير الى الاتجار غير المشروع

٢٤ - تزايدت في السنوات الأخيرة محاولات تحويل العقاقير باستعمال شهادات استيراد مزورة . ولكن لم يجر أي تحويل حيث تعاونت السلطات الوطنية المعنية تعاونا وثيقا فيما بينها ومع الهيئة . ومن الضروري ، لمنع التحويل ، أن تدقق سلطات البلدان المصدرة بمنهجية في في طلبات الاستيراد المقدمة اليها . وينبغي لها ، عند الشك في صحة شهادات الاستيراد التي تردها ، أن تستشير الهيئة أو البلدان المستوردة التي يزعم أن تلك الطلبات صادرة عنها . وينبغي أن ترد البلدان المستوردة بسرعة على الاستفسارات التي تردها من الهيئة أو من البلدان المصدرة . وتحت تصرف الهيئة الآن مجموعة من شهادات الاستيراد الصحيحة الصادرة من ١٧٣ بلدا واقليما ، والتي ثبتت فائدتها في التمكين من اكتشاف حالات التزوير ومنع التحويل . والهيئة على استعداد لمواصلة تقديم أية مساعدة لازمة للتحقق من صحة شهادات الاستيراد . وتذكّر البلدان

المستوردة بأن الاتفاقية تقتضي منها المصادقة على أذون التصدير ، مع بيان الكميات الفعلية المستلمة ، واعادتها الى البلدان المصدرة .

٢٥ - وقد لاحظت الهيئة أن المراقبات المطبقة في بعض البلدان على الشركات العاملة في التجارة الدولية بالمخدرات تحتاج الى مزيد من التحسين . والمقصود من تدابير المراقبة المطبقة على هذه التجارة هو ، بالتحديد ، حصرها بالمستوى الذي تأذن به الحكومات وفق الأصول في اطار اتفاقية سنة ١٩٦١ . ويمكن للتخلف عن مراعاة هذه الأحكام أن يعرّض للخطر الجسيم الآليات الأساسية التي تمارس بها المراقبة الدولية على العقاقير . وستدعو الهيئة الحكومات المعنية الى استعراض الاجراءات المتبعة حاليا في مراقبة تلك الشركات .

باء - المؤثرات العقلية

التعاون مع الحكومات

٢٦ - تحيل أكثر من ١٤٠ حكومة الى الهيئة في كل سنة ، البيانات التي توجب المادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١ تقديمها عن المؤثرات العقلية . وهذا العدد يشمل بلدانا كثيرة لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية ولكنها تنفذ ، رغم ذلك ، معظم أحكامها . وعلى النقيض من ذلك ، تتخلف بعض الأطراف بصورة متكررة عن الامتثال لالتزاماتها الابلاغية ، أو هي لا تقدم الى الهيئة سوى بيانات غير مكتملة أو غير صحيحة ، وخاصة فيما يتعلق بالمواد المراقبة في اطار الجدولين الثالث والرابع . وفي عام ١٩٨٤ ، أدرجت ٣٣ من البنزوديازيبينات في الجدول الرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ . وتشعر الهيئة بالقلق من أنه ، حتى الآن ، لم تعدل بعض الأطراف تشريعاتها بحيث تخضع هذه المواد للمراقبة . كما أن قرارات المجلس التي توصي باستعمال أذون الاستيراد والتصدير بشأن المواد المعددة في الجدولين الثالث والرابع لا تطبق على نطاق واسع . وفي تقرير الهيئة التقني المعنون "احصائيات عن المؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨" (E/INCB/1989/3) عرض تفصيلي لامتثال الحكومات لمقتضيات الاتفاقيتين وتوصيات الهيئة .

٢٧ - وفي حين أن أحكام اتفاقية سنة ١٩٧١ تراعي تماما في عدد من البلدان ، حيث تتجلى بصورة وافية في التشريعات الوطنية لمراقبة العقاقير ، كثيرا ما يؤدي عدم توفر الموارد الى أوجه قصور كبيرة في اضطلاع ادارات المراقبة بالتطبيق اليومي لتدابير المراقبة . وان عدم التقيد بالالتزامات التعاهدية ، وضمنها تلك التي تتصل بتقديم التقارير الى الهيئة ، يعود ، خصوصا ، الى هذه الصعوبات . وينبغي أن تسعى الحكومات الى كفالة التخصيص الملائم للموظفين والموارد المالية اللازمين للاشتغال الفعال لنظمها الخاصة بمراقبة العقاقير .

٢٨ - وهناك أكثر من ٧٠ حكومة لا تقف عند حد تزويد الهيئة بالبيانات التجارية المتعلقة بمواد الجدولين الثالث والرابع والمطلوبة بموجب المادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، بل تزودها أيضا بمعلومات عن منشأ وارداتها ومقصد صادراتها . وقد

طلبت الهيئة هذه المعلومات الاضافية وأيدها في ذلك قرارا المجلس ١٥/١٩٨٥ و ٣٠/١٩٨٧ . ومن شأن تنفيذ هذه التوصية على نطاق أوسع أن يكفل رصدا أكثر فعالية لهذه المواد .

٢٩ - وتستطيع الهيئة ، بفضل تحليل هذه البيانات ، مساعدة حكومات كثيرة في الجهود التي تبذلها لتأمين التقيد بأحكام تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالعقاقير وبأحكام اتفاقية سنة ١٩٧١ . فبالامكان اكتشاف الشركات والأشخاص الذين لا يحملون تراخيص سليمة أو ليست لديهم أذون للقيام بمعاملات محددة في المؤثرات العقلية ، واتخاذ التدابير الاصلاحية أو العقابية بحقهم . وفي حالات أخرى ، تؤدي هذه الاستفسارات الى اكتشاف تحويل المؤثرات العقلية الى القنوات غير المشروعة ، فتتولى سلطات انفاذ القوانين اجراء المزيد من التحريات في هذا الصدد .

٣٠ - وقد كشف الرصد الدقيق الذي تضطلع به الهيئة للاتجار الدولي بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع أن بعض هذه المواد تستورد وتصدر بكميات كبيرة جدا الى الموانىء الحرة أو مناطق التجارة الحرة ، ويعاد تحويلها منها ، بواسطة الشركات الوكيلة في المقام الأول ، الى جهات متنوعة . ومن الصعب مراقبة هذه التحركات . وفي ضوء هذه الممارسات ، أعاد مؤتمر المفوضين المعني باعتماد اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، في المادة ١٨ ، تأكيد ضرورة اقامة نظام والاحتفاظ به لكشف الشحنات المشتبه فيها في الموانىء الحرة ومناطق التجارة الحرة .

عمل نظام المراقبة وتحويل العقاقير الى الاتجار غير المشروع

٣١ - لقد منع الكثير من تحويلات المواد المدرجة في الجدول الثاني ، بفضل وجود ضوابط فعالة سارية المفعول في جميع البلدان تقريبا وبفضل الحكومات مع الهيئة على منع التحويل . وفيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، توحي البيّنات بأن الباربيتيورات والبيمولين لا تزال تحول من أوروبا الى القنوات غير المشروعة في القارات الأخرى . ففي عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، صدّرت عدة أطنان من البيمولين الى بلدان تقع في غرب افريقيا ولا توجد فيها احتياجات ، أو توجد فيها احتياجات محدودة جدا ، الى تلك المادة . وأثبتت تحريات الهيئة أن قرابة ٣ أطنان من البيمولين الذي شحن الى جنوب شرق آسيا كانت موجهة الى شركة وهمية ، ولم تتيسر معرفة مقصد الشحنات . والهيروين ، وخاصة في الاتجار غير المشروع الذي منشؤه جنوب غرب آسيا ، يحتوي على الفينوباربيتال بصورة متزايدة ، وذلك اتجاه كشفته التحليلات التي أجريت على عينات من الهيروين صودرت في شتى البلدان في السنوات الأخيرة . وقد نصحت الهيئة البلدان المصدرة بأن ترصد صادرات الفينوباربيتال رصدا دقيقا ، وخاصة عندما يكون مقصده مناطق يمكن أن يخلط فيها مع الهيروين .

٣٢ - ونظرا الى عدم كفاية الهياكل الأساسية في بعض البلدان الافريقية ، يتعذر أن تجري في هذه البلدان مراقبة فعالة لواردات المؤثرات العقلية وتوزيعها . لذلك دعت اللجنة البلدان المصدرة الى أن تكون يقظة جدا لما يصدر عن الشركات في بلدان افريقية

معينة من أوامر الاستيراد التي تتناول كميات كبيرة من الباربيتيورات والبنزوديازيبينات ومفقدات الشهية . فالاحتياجات الطبية لهذه البلدان الى المواد المذكورة لا يمكن الا أن تكون محدودة جدا .

٣٣ - ولم يحصل ، خلال العقد الأخير أي تغير يذكر في عدد التحويلات الفعلية التي تكتشفها الهيئة سنويا وفي كميات المؤثرات العقلية المشمولة بها . لكن المواد التي حولت في السنوات الأخيرة تختلف عن المواد التي كانت تحول قبل عشر سنوات . ففي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، كانت هناك كميات كبيرة من الأمفيتامينات تحول عن الصنع المشروع والتجارة الدولية المشروعة ، غير أن هذا التحويل لم يحصل منذ عام ١٩٨٢ . ثم ان التدابير الشاملة المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٧١ ، والخاصة بمراقبة المواد المدرجة في الجدول الثاني ، طبقت في جميع أنحاء العالم ، مع التدابير الطوعية التي اقترحتها الهيئة ، وثبتت فعاليتها بالانخفاض الكبير الذي طرأ على تحويل هذه المواد الى القنوات غير المشروعة . ويلاحظ تطور مماثل فيما يتعلق بالميثاكوالون ، الذي نقل في عام ١٩٨٠ من الجدول الرابع الى الجدول الثاني . وتتوقع الهيئة حصول انخفاض كبير في تحويل الفنيتيلين ، بسبب اتساع نطاق الأخذ بالتدابير الرقابية التي تقتضيها اتفاقية سنة ١٩٧١ . ولا يزال المتجرون يسعون الى الحصول على المادتين كلتيهما ، غير أن هناك محاولات عديدة جرت في السنوات الأخيرة لتحويلهما وأحبطت بواسطة الاجراءات التي اتخذتها الحكومات بالتعاون مع الهيئة .

٣٤ - ويعود الفضل في هذا التطور الايجابي الى تدبيرين رئيسيين ، هما الامتثال لنظام أذون الاستيراد والتصدير ، وتحديد الصادرات بما تقدره الحكومات للاحتياجات المشروعة ، على النحو الذي تنشرها به الهيئة . وفضلا عن ذلك ، كثيرا ما كانت السلطات الوطنية تستشير الهيئة عندما تشك في صحة الأوامر .

٣٥ - وبينما أدت المراقبة الفعالة الى منع تحويل المواد المدرجة في الجدول الثاني الى الاتجار غير المشروع ، حصلت تطورات أخرى ، غير مرغوب فيها ، نقضت هذا النجاح جزئيا ، اذ أن تشديد تدابير المراقبة على الأمفيتامينات في السبعينات ، وعلى الميثاكوالون في بداية الثمانينات ، دفع بالمتجرين الى تحويل مواد مشابهة ، انما خاضعة لمراقبة أقل صرامة . وفي بعض البلدان ، استعيض ، جزئيا ، عن الأمفيتامينات بالفنيتيلين ، الذي يستعاض عنه في الوقت الحاضر بالمواد المفقدة للشهية وبالبيمولين. وبالمثل ، يستعاض عن الميثاكوالون بالباربيتيورات والبنزوديازيبينات .

٣٦ - واضافة الى ذلك ، يتزايد صنع المؤثرات العقلية في المعامل السرية . كما أن معظم الأمفيتامينات التي صودرت من الاتجار غير المشروع في السنوات الأخيرة لم يعد منشؤه المصادر المشروعة ، بل المعامل المشار اليها . ويوحي ما كشف مؤخرا من المعامل السرية التي تصنع الميثاكوالون والفنيتيلين بأنه يمكن توقع حصول اتجاه مماثل فيما يتعلق بهاتين المادتين .

٣٧ - وتود الهيئة أن تلفت الانتباه خصوصا الى تفشي تعاطي البنزوديازيبينات في كثير من البلدان ، وهو تعاط يمكن عزوه ، على نحو رئيسي ، الى الافراط في اعطاء وصفات طبية بهذه المواد . ولعل سلطات البلدان التي يحدث فيها هذا التعاطي تطرح هذه المشكلة على رابطاتها الطبية توخيا لزيادة ادراك الأطباء الممارسين ولوضع التدابير العلاجية اللازمة .

جيم - طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية

٣٨ - فيما يتعلق بمسألة طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للاحتياجات المشروعة ، وبصفة خاصة مسألة المخزونات الفائضة من المواد الخام الأفيونية ، طلب المجلس الى الهيئة ، في القرار ١٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، "أن تدرس المعلومات المتوافرة عن المشكلة ، وان تدخل في حوار مع الحكومات والأطراف الأخرى المعنية بغية ايجاد حل عملي وناجع ، ربما يشمل المنظمات الدولية المعنية بالمساعدة الانمائية" . واستجابة لذلك ، رأت الهيئة أن من الضروري البدء بجمع المزيد من المعلومات التفصيلية عن الاحتياجات الطبية المشروعة ، بغية استجلاء الطلب الفعلي والطلب الممكن على المستحضرات الافيونية ، وطلبت مساعدة منظمة الصحة العالمية في تحديد نطاق هذا الطلب في مختلف مناطق العالم . والهيئة ممتنة للتعاون الذي أبدته هذه المنظمة . وفي القرار ١٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، طلب المجلس الى الهيئة "متابعة مسألة التعجيل في وضع الصيغة النهائية للمشروع .... وفي تنفيذ هذا المشروع" . وتقوم الهيئة الآن ، استنادا الى المعلومات التي جمعت ، بنشر دراسة خاصة عن الموضوع ، مع توصياتها ، في ملحق للتقرير الحالي (E/INCB/1989/1/Supp.) .

دال - انقضاء التحفظات الانتقالية المبداة استنادا الى المادة ٤٩ من الاتفاقية الوحيدة

٣٩ - عند اعتماد اتفاقية سنة ١٩٦١ ، كانت ممارسة الاستعمال غير الطبي للأفيون وورق الكوكا والقنب وراتنج القنب مستمرة في بضعة بلدان بوصفها تقليدا يجري عليه جزء من السكان . فوضع صائغو الاتفاقية أحكاما تتوخى الازالة التدريجية لهذا الاستعمال خلال فترة زمنية محددة .

٤٠ - ففي المادة ٤٩ ، أجازت الاتفاقية للأطراف ، حيثما كان هذا الاستعمال غير الطبي تقليدا ساريا ، وكان مسموحا به في يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ في جزء من اقليمها ، أن تواصل السماح به ، بشروط محددة ولفترة انتقالية . كما اتاحت للطرف الذي يستعمل حقه في ابداء تحفظ انتقالي بهذا المعنى ، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام ، مدة أقصاها ١٥ سنة بعد بدء نفاذ الاتفاقية لالغاء الاستعمال غير الطبي

للأفيون ، ومدة أقصاها ٢٥ سنة لالغاء الاستعمال غير الطبي لأوراق الكوكا والقنب وراتنج القنب . وسمحت أيضا بالاضطلاع بالأنشطة الرامية الى مواصلة هذا الاستعمال غير الطبي (الزراعة والانتاج والصنع والتوزيع ، الخ .) أثناء الفترة الزمنية نفسها ، رهنا بجميع تدابير المراقبة المنصوص عليها في المعاهدة . وقد بدأ نفاذ اتفاقية سنة ١٩٦١ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، فيكون قد وجب الغاء الاستعمال غير الطبي للأفيون في موعد لا يتجاوز ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، والاستعمال غير الطبي لأوراق الكوكا والقنب وراتنج القنب في موعد لا يتجاوز ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٤١ - وقد أبدت الأطراف التالية ، المذكورة حسب ترتيب تاريخ تصديقها على اتفاقية سنة ١٩٦١ أو انضمامها اليها ، تحفظات مؤقتة بموجب المادة ٤٩ : ميانمار (الأفيون) ، الأرجنتين (أوراق الكوكا ، الهند (الأفيون والقنب) ، باكستان (الأفيون والقنب) ، بنغلاديش (الأفيون والقنب) ، نيبال (الأفيون والقنب) . ولم تبد بوليفيا أو بيرو تحفظات بشأن مضغ أوراق الكوكا .

٤٢ - وفيما يتعلق بميانمار ، تحظر المادة ٤٩ السماح بتدخين الأفيون الا للأشخاص الذين كانوا مسجلين لهذا الغرض لدى السلطات المختصة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. لكن هذا التسجيل لم يحصل فعلا . وقد أبلغت الهيئة إثر ذلك بأن الحكومة لا تستطيع العمل بموجب شرط التحفظ ، وبأنها أوقفت الترخيص بالبيع المشروع للأفيون اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ .

٤٣ - وبعد أن أشعرت الأرجنتين الهيئة ، في عام ١٩٧٨ ، بأن السماح بمضغ أوراق الكوكا سيوقف ، أبلغت الى الأمين العام في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، أنها استنادا الى الفقرة ٥ من المادة ٤٩ ، تسحب تحفظها المتعلق بمضغ أوراق الكوكا .

٤٤ - وفي الهند ، حظر الاستهلاك شبه الطبي للأفيون ، ووضع متعاطو الأفيون المسجلون تحت اشراف طبي . وبشأن الاستعمال غير الطبي للقنب ، قامت الحكومة تدريجيا ، بعد جني محصول عام ١٩٨٩ ، بتخفيض عدد المقاطعات المسموح فيها بهذا الاستعمال ، وكذلك المساحة المزروعة بالقنب . وحظر الاستعمال غير الطبي للقنب اعتبارا من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٤٥ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، أصدرت حكومة باكستان "أمرا لانفاذ الحد" ، بأثر فوري ، فرضت بموجبه حظرا تاما على استعمال المخدرات لغير الأغراض الطبية والعلمية .

٤٦ - وتدخين الأفيون ، أو أي استعمال غير طبي له ، محظور في بنغلاديش . وتوخيا لمساعدة الحكومة على وضع حد فعلي للاستعمال غير الطبي للقنب ، اقترحت الهيئة ايفاد بعثة الى هذا البلد في عام ١٩٨٨ ، لكن تعذر ذلك بسبب الكوارث الطبيعية التي أصابت البلد . ويبدو أن من الضروري ، على سبيل الأولوية العالية ، وضع قوانين ملائمة وانشاء أجهزة ادارية كافية من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لحظر هذا الاستعمال غير الطبي . والهيئة ، اذ تشير الى البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش أمام المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في عام

١٩٨٧ ، والذي مفاده أن البلد "ملتزم بالتخلص ، بنهاية عام ١٩٨٩ من زراعة القنب وتعاطيه ، الا للاستعمالات الطبية وغيرها من الاستعمالات العلمية" ، تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة ، عند الاقتضاء ، في حل هذه المسألة .

٤٧ - ومع أن نيبال أبدت في عام ١٩٨٧ ، عندما انضمت الى اتفاقية سنة ١٩٦١ ، تحفظا انتقاليا يتناول ، فيما يتناوله ، الاستعمال غير الطبي للقنب ، لاحظت بعثة الهيئة الى هذا البلد أن القانون لا ينص فيه الا على استثناء محدود جدا ، يتعلق بالاستعمال الديني . ولا تنص اتفاقية سنة ١٩٦١ على استثناء دائم لهذا النوع من الاستعمال . غير أن استمرار توزيع كمية لا تزيد على ٤٠ كيلوغراما من القنب تحت مراقبة الحكومة ، مرة في السنة : أثناء احتفالات "ماها شيفا راتري" ، لا يثير مشاكل عملية ولا يفترض فيه أن يثيرها .

٤٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، انقضى الحد الزمني الأقصى البالغ ٢٥ عاما الذي حددته اتفاقية سنة ١٩٦١ لالغاء استعمال العقاقير المسموح به رسميا في غير المجال الطبي . وقد أحرز هدف الاتفاقية فيما يتعلق بالاستعمال غير الطبي للأفيون والقنب وراتنج القنب ، ربما باستثناء بنغلاديش . غير أن مضغ أوراق الكوكا لا يزال يجري في بوليفيا وبيرو ؛ والهيئة تعترف بأن المهمة التي يجب أن يضطلع بها هذان البلدان تواجه صعوبات هائلة ، ولا سيما بالنظر الى التوسع الكبير الذي حدث منذ أوائل السبعينات في زراعة أوراق الكوكا من أجل الصنع غير المشروع للكوكايين والاتجار غير المشروع به . ولذلك فمن الضروري توفير المساعدة الكبيرة اللازمة لهذين البلدين بغية تمكينهما من الامتثال لالتزاماتهما التعاهدية في غضون فترة معقولة .

هاء - تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

٤٩ - تسند المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ الى الهيئة مهام الرصد والمراقبة المتعلقة بالمواد التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية . واستعدادا لتولي هذه المهام الجديدة ، انصرفت ، الهيئة في وقت مبكر ، أي منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، الى تحليل الدور الذي تنيطه بها الاتفاقية الجديدة وتقدير الموارد اللازمة لأدائه . وعلى الرغم من أنه لن يتوفر سوى جزء محدود من هذه الموارد ، ستسعى الهيئة الى الاضطلاع ، الى أقصى حد ممكن ، بالمهام التي تلقيها عليها المادة ١٢ . ويجري الآن ، بفضل الموارد التي وفرتها الولايات المتحدة خارج اطار الميزانية ، انشاء قاعدة بيانات يتوخى منها تمكين الهيئة من الانتفاع تماما بالمعلومات التي تقدمها الحكومات بشأن الحركة غير المشروعة لهذه المواد ، وتعقب منشئها ، والتوصية باجراءات محددة لمنع تحويلها .

٥٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أرسلت الهيئة الى الحكومات استبيانا تطلب اليها فيه تقديم بيانات عن مصادرات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وعن منشأ تلك المواد ، وطرائق تحويلها عن الاتجار غير المشروع وصنعها غير المشروع . وهي على ثقة بأنها ، وفقا للروح التي سادت أثناء مؤتمر

المفوضين ، ستتلقى ، في اضطلاعها بمهامها ، دعما ومساعدة كاملين من جميع الحكومات والادارات الدولية المختصة ، بحيث يصبح بامكانها أن تقدم الى اللجنة ، في عام ١٩٩١ ، تقريرها الأول عن تنفيذ المادة ١٢ .

ثالثا - تحليل الوضع العالمي

٥١ - تستفيد الهيئة ، في تحليلها لوضع مراقبة العقاقير المخدرة على الصعيد العالمي ، مع الاشارة بشكل خاص الى التطورات الحاصلة في بلدان معينة ، من المعلومات التي حصلت عليها من الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المختصة الأخرى ، ومنها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) .

ألف - شرق وجنوب شرق آسيا

٥٢ - في الصين ، تواصل في عام ١٩٨٩ الاتجاه التصاعدي للاتجار بالعقاقير المخدرة عبر حدود مقاطعة يونان . وأفيد عن تزايد عدد المتورطين من المتجرين وأعضاء المنظمات السرية الأجانب . وزيادة على ذلك ، كان العديد من المتجرين الذين ألقي القبض عليهم في مقاطعة يونان قادمين من هونغ كونغ أو ماكاو أو ميانمار أو تايلند ، مما يؤكد الطابع الدولي للاتجار العابر . وأدى الاشتراك في عمليات انفاذ القوانين بين كندا والصين وهونغ كونغ والولايات المتحدة الى اكتشاف وتفكيك حلقة اتجار دولية كما اكتشفت عصابة هامة من المتجرين بالهيروين ، تضم ١٥٠ شخصا ، في ولايتي غانسو وشانكسي الواقعتين في الشمال الغربي . ونتيجة لما اتخذ ، في العام الماضي ، من تدابير مختلفة تستهدف تحديث تكنولوجيا انفاذ القوانين وتدريب دوريات خاصة (ولا سيما على طول الحدود الجنوبية الغربية) ، حقق ، خلال عام ١٩٨٩ ، مزيد من الفاعلية في معالجة الحالات ذات الصلة بالعقاقير المخدرة .

٥٣ - وأصبحت الصين ثاني دولة تصادق على اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وقد دخل حيز النفاذ ، منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، نظام لرخص التصدير يطبق على مواد ، مثل انهيدريد الخليك ، تخضع الآن للمراقبة بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ . وبمقتضى النظام الجديد ، يخضع تصدير هذه المواد لموافقة وزارة الصحة العامة .

٥٤ - واستضافت الصين في الفترة الممتدة من ٢٤ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، حلقة تدريبية عقدتها الهيئة في بكين ، وكانت مخصصة للاداريين العاملين في مراقبة العقاقير المخدرة . حضر هذه الحلقة مشتركون من ١٨ بلدا واقليما في آسيا ، وكانت الغاية منها تحسين قدراتهم على انجاز المهام الابلاغية المناطة بهم بموجب المعاهدات ، وكذلك تحسين التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي . وفي هذا

السياق ، ترحب الهيئة ، غاية الترحيب بالبيان الذي أدلت به السلطات الصينية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩) وأفادت فيه أن الحكومة ستمضي في تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

٥٥ - وخلال الحلقة التدريبية نفسها ، أكد ممثلون لوزارة الصحة في جمهورية كوريا الديمقراطية رغبة حكومتهم في رفع درجة التعاون الدولي الذي تساهم فيه . وأعربوا عن اهتمام بلدهم بأن يصبح طرفا في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

٥٦ - وتتأثر هونغ كونغ مباشرة بما حصل في المنطقة خلال عام ١٩٨٩ من تزايد المواد الأفيونية القادمة من جنوب شرق آسيا ويبدو أن زيادة توافر هذه المواد الافيونية هو سبب الانخفاض الطفيف الذي طرأ على أسعار الجملة خلال النصف الأول من هذا العام . ويوجه جزء من الاتجار غير المشروع في هونغ كونغ الى تلبية الطلب المحلي . كما تعبر هذه المواد الافيونية هونغ كونغ لتشحن في وسائط نقل أخرى وتوجه الى أسواق خارجية يعمل فيها متجرو هونغ كونغ مع عصابات اجرامية محلية . ومن أجل مكافحة هذا الاتجار العابر ، تتعاون هونغ كونغ مع سلطات انفاذ القوانين في العديد من البلدان . وقد اشتركت سلطات هونغ كونغ وكندا والصين والولايات المتحدة في عملية لانفاذ القوانين بلغت ذروتها في أيار/مايو ١٩٨٩ وأفضت الى توقيف أشخاص كثيرين واجراء العديد من المصادرات ذات الصلة ، ومنها ، في نيويورك ، مصادرة ٣٦٠ كيلوغراما من الهيروين القادم عبر هونغ كونغ . وتضاهي هذه الكمية مجموع المواد الافيونية التي أبلغ عن مصادرتها محليا في هونغ كونغ خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩ ، والذي بلغ ٣٦٥ كيلوغراما . وفي نفس الفترة ، كان مجمل ما صودر من القنب ، أي ٣٤٠ كيلوغراما ، يمثل أعلى رقم سجل منذ عام ١٩٧١ . ويبدو أن تعاطي العقاقير المخدرة محليا قد استقر ، بل انخفض بعض الشيء .

٥٧ - وقد أصدر في تموز/يوليه ١٩٨٩ المرسوم المتعلق بالاتجار بالعقاقير المخدرة (استرداد المتحصلات) ، الذي يعطي السلطات صلاحيات تحقيقية جديدة لتبين متحصلات الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، ويخول الى المحاكم تجميد تلك المتحصلات ومصادرتها . وهذا القانون الجديد يجيز للسلطات اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة تبييض الأموال المكتسبة بطرائق غير مشروعة في هونغ كونغ .

٥٨ - ولا شك في أن وضع مراقبة المؤثرات العقلية سيتحسن لو وسعت سلطة الوصاية نطاق تطبيق اتفاقية سنة ١٩٧١ حتى يشمل اقليم هونغ كونغ . كما أنه من المستحب جدا توسيع نطاق تطبيقها تلك الاتفاقية حتى يشمل اقليم ماكاو .

٥٩ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أدت الأحوال الجوية المؤاتية التي

سادت في كل المنطقة الى تزايد انتاج الأفيون . ويساور السلطات قلق متزايد بخصوص التعاطي المحلي ، الفعلي والمحتمل ، للعقاقير المخدرة وقد سعت الحكومة الى الاستزادة من التعاون مع بلدان أخرى ، في محاولة منها لمكافحة مشكلة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، فأبرمت في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، اتفاقا مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير (الأونغداك) بخصوص مشروع للتنمية الريفية المتكاملة يدوم تنفيذه أربعة أعوام .

٦٠ - ولا تزال ماليزيا تتأثر بالاتجار العابر المتزايد الذي يشمل ، على نحو أساسي ، الافيون والهيروين المهربين عبر حدود البلد الشمالية أو عبر شريطه الساحلي الغربي . وتعتزم السلطات الحكومية أن تخضع ، قريبا ، كل الموظفين الحكوميين لفحص الزامي بخصوص العقاقير المخدرة . وقد بدأ تنفيذ هذا الفحص في المدارس ، حيث يشير القلق عدد تلامذتها الثانويين الذين يتعاطون ، باطراد ، القنب والهيروين والمهلوسات والمذيبات المتطايرة . كما كشفت وفككت شبكات توزيع غير مشروعة تعمل في السجون .

٦١ - وقد انضمت ماليزيا الى اتفاقية سنة ١٩٧١ في عام ١٩٨٦ ، وفرغت من جعل قوانينها المحلية متسقة مع متطلبات تلك الاتفاقية ؛ كما أصدرت ، في عام ١٩٨٩ ، أنظمة جديدة بشأن المؤثرات العقلية . ويجري في الوقت الحاضر انفاذ صارم للقوانين التي صدرت في عام ١٩٨٨ بخصوص مصادرة الأصول ذات الصلة بالعقاقير المخدرة . وبينت الحكومة ، في سعيها الى معالجة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار بها ، أنها لن تقبل أية تسوية بشأن معاملة مرتكبي الجرائم المرتبطة بالعقاقير المخدرة ، وضمنهم الأجانب .

٦٢ - ولا يزال الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة في ميانمار (بورما سابقا) في أيدي مجموعات متمردة مختلفة توجد في أنحاء البلد الشمالية والشرقية وتستغل الوضع الداخلي السائد في البلد لانتاج المزيد من الافيون . ويقدر محصول سنة ١٩٨٩ بأنه أكبر بكثير من محصول الموسم الزراعي السابق . وخلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ شنت حملة محدودة جدا للقضاء على هذه الزراعة ، وهذا يتناقض مع ضخامة محصول الخشخاش الذي أتلف في الأعوام الأخيرة . كما حصل تغير في تحالفات المتمردين زاد من سهولة اختراق الحدود التي تفصل بين ميانمار وتايلند والتي لا يزال معظم الاتجار يمر منها . غير أن الاتجار يمر أيضا عبر الحدود الصينية ويتسرب الى بنغلاديش والهند ، ويمر كذلك عن طريق البحر الى الجنوب والغرب . ويستمر العمل بالبرامج التي يمولها الأونغداك في البلد ، حيثما سمحت الظروف السائدة . ونظرا للقلق الذي يساور الهيئة ازاء الوضع الحرج في ميانمار ، فانها قررت الاتصال بالحكومة بهدف ارسال بعثة الى هذا البلد في أقرب فرصة ممكنة .

٦٣ - وتظل تايلند هي المنفذ الرئيسي للمواد الافيونية التي تهرب من ميانمار ، وقد أتلف ، في الجزء الشمالي من هذا البلد ، ٨٠٠ ١ هكتار ، من أصل ٥٠٠ تقريبا ، من مزارع الخشخاش غير المشروعة التي كشفت . ويقدر محصول الأفيون في عام ١٩٨٩ بحوالي ٣٠ طنا ، أي بزيادة ١٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٨ . ونظرا للزيادة الكبيرة في الأفيون المهرب من ميانمار ، تقدر السلطات أنه سوف تبذل محاولات عديدة لاقامة معامل سرية في تايلند خلال عام ١٩٨٩ . وبحلول منتصف عام ١٩٨٩ ، كان قد جرى اتلاف تسعة من تلك المعامل ، مقابل عشرة أتلفت في عام ١٩٨٨ ولا تزال المواد الكيميائية اللازمة لعملية التحويل تتسرب الى الجزء الجنوبي من البلد قادمة من أوروبا ، مع أن بعضها يتسرب من شمال تايلند قادما من ميانمار ، ومارّاً ، فيما يزعم ، مرورا عابرا به من الصين والهند ، كما بدأ المتجرون بتحويل بعض المواد الكيميائية المتوفرة في الأسواق المحلية الى انهيدريد الخليك . ونظرا لعدد حملات استئصال القنب التي شنت في شرق البلد ، تتزايد الآن الزراعات غير المشروعة في الجنوب . ويساور القلق سلطات تايلند ازاء تنامي العنف الذي يتسبب به المتجرون بلجوئهم المتزايد الى استعمال الأسلحة النارية .

٦٤ - وتظل العقاقير المخدرة الرئيسية المتعاطاة هي الهيروين والقنب والامفيتامينات . غير أن تعاطي الشباب للمذيبات هو في تزايد . وقد ترتب على تفشي وباء الايدز في تايلند ازدياد هام في عدد مدمني الهيروين الحاملين الفيروس القصور المناعي البشري . وبعد ان كانت هذه الحالات شبه منعدمة في المستوصفات العلاجية في عام ١٩٨٦ ، قدر في عام ١٩٨٨ أن ما يزيد على ٤٠ في المائة من مدمني الهيروين كانوا من حاملي الفيروس ، واستمر هذا الرقم في الارتفاع في عام ١٩٨٩ ، وان لم يكن بنفس السرعة .

٦٥ - أما القانون الجديد الذي يجيز مصادرة الأصول المتحصلة من العقاقير المخدرة ، والذي لا تزال السلطات منذ سنوات تنظر في امكان اصداره ، فانه لم يعرض حتى الآن على مجلس الوزراء وعلى البرلمان لينظرا فيه . ومن المؤمل أن يصدر هذا القانون في المستقبل القريب وأن يثبت جدواه في مكافحة الاتجار غير المشروع ، على غرار القوانين المماثلة التي صدرت في بلدان أخرى .

باء - جنوب آسيا

٦٦ - كان لضخامة محصول الأفيون غير المشروع في جنوب شرق آسيا أثره في بنغلاديش أيضا ، حيث تزايد التعاطي والاتجار غير المشروع على السواء . وفي حين أن بعض الاتجار الناشىء في ميانمار يعبُر البلد متجها الى الهند ، هناك جزء هام من الاتجار غير المشروع يتسرّب الى غرب بنغلاديش عبر الحدود الهندية ، ووجهته المدمنون المحليون . كما أن المواد الأفيونية تهرّب عبر ميناء شيتاغونغ الرئيسي الى الأسواق غير المشروعة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . ونظرا لتدهور

الوضع ، أعيد تنظيم الادارة المعنية بالمخدرات والمشروبات الكحولية ، التي كانت فيما قبل تحت اشراف وزارة المالية ، بحيث أصبحت "ادارة مكافحة المخدرات والعقاقير المخدرة" ، ووضعت تحت الاشراف المباشر لسكرتارية الرئيس .

٦٧ - ولا تزال الهند المصدّر الوحيد للأفيون المشروع المخصص لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية . ومن أجل التقليل من الكميات المخزونة ، قلّصت المساحة التي يزرع فيها الخشخاش الى حوالي ٠٠٠ ١٥ هكتار في موسم ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . ويتضمن برنامج انفاذ القوانين الذي يضطلع به الأونفداك ، ومدته خمسة أعوام ، عنصرا قوامه رصد ٣ر٥ ملايين دولار أمريكي لتعزيز مراقبة الزراعة المشروعة ومنع تحويل اتجاهها الى قنوات غير مشروعة .

٦٨ - ثم ان الاتجار العابر غير المشروع بالأفيون والهيروين يتسرب الى الهند من الغرب والشرق ، قادما من منطقة أفغانستان/باكستان من جهة ومن ميانمار من جهة أخرى . وقد ازداد التهريب عبر الحدود الشرقية ازديادا هاما في عام ١٩٨٩ ، وزادت الحكومة عدد موظفيها المسؤولين عن انفاذ القوانين في تلك المنطقة . وفي الهند عدد غير محدد من المعامل السرية التي تحوّل الأفيون الى هيروين ، للاستهلاك المحلي أو لشحنه الى الخارج . وثمة عدد من المواد الكيميائية الأساسية ، ومنها أنهيدريد الخليك ، يخضع الآن للمراقبة بغية الحد من حركته غير المشروعة داخل البلد وتهريبه الى الخارج ، ولا سيما عبر الحدود الفاصلة بين الهند وميانمار . ويحصل ، بطريق الجو خصوصا ، اتجار دولي بالمواد الأفيونية ، وكذلك بالميشاكوالون . وقد تم في عام ١٩٨٨ ضبط ٣ أطنان من الهيروين و ٣ر٨ طن من الأفيون و ١٧ر٤ طنا من راتينج القنب و ١ر٦ طن من الميشاكوالون ، وكل هذه الأرقام أعلى بقليل مما كانت عليه في السنة الماضية . غير أن النصف الأول من عام ١٩٨٩ شهد انخفاضا حادا في هذه الأرقام قياسا بنفس الفترة من عام ١٩٨٨ ، ولا سيما فيما يتصل بالأفيون وراتينج القنب .

٦٩ - وقد عدّل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ، لعام ١٩٨٥ ، بحيث أصبح ينص على اقتفاء أثر الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع أو المستخدمة فيه ، وتجميد تلك الأموال ومصادرتها . كما أصبح يمنع الافراج بكفالة عن مرتكبي هذه الجرائم اذا كانت العقوبة المحددة لها هي السجن لمدة خمسة أعوام أو أكثر . كما أنشأ التعديل عقوبة الاعدام في حالة تكرر الادانة بجرائم محددة ، منها الجرائم ذات الصلة بتمويل الاتجار غير المشروع .

٧٠ - وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة الهندية - الباكستانية المعنية بمكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة اجتماعا في نيودلهي ، توصلت فيه الى الاتفاق على عدد من التدابير الرامية الى تيسير قيام اتصالات عاجلة وفعالة بين وكالتي انفاذ القوانين في البلدين ، والتمكين من تبادل المعلومات المتصلة بطرائق عمل

المتجرين ، واستكمال قائمة المتجرين المعروفين بتحركهم عبر حدودها . وترحب الهيئة بهذا التعاون الثنائي الذي ما فتىء يثبت منذ سنوات عديدة أن الحاجة تدعو اليه .

جيم - الشرقان الأدنى والأوسط

٧١ - يجري في أفغانستان انتاج غير مشروع وواسع النطاق للأفيون . غير أنه لا توجد معلومات واضحة عن حجم الأفيون المنتج في هذا البلد ولا عن كمية العقاقير المخدرة التي يساء استعمالها فيه ، نظرا للوضع الذي لا يزال متقلبا في العديد من أنحائه . ويحصل تهريب المواد الأفيونية الى ايران غربا والى باكستان شرقا ، فتُتعاطى محليا في البلدين المذكورين أو تشحن منهما الى الأسواق غير المشروعة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وقد وافقت حكومة أفغانستان على اقتراح من الهيئة بارسال بعثة الى هذا البلد في الربع الأول من عام ١٩٩٠ . ومن المقرر تنفيذ أنشطة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير (الأونفدك) ، في المناطق التي يزرع فيها الأفيون ، بالاشتراك مع برامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية (عملية سلام) .

٧٢ - وتستمر جمهورية ايران الاسلامية في مواجهة حالات كثيرة من اساءة استعمال المواد الأفيونية ، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة للحد من الطلب واعادة تأهيل المدمنين . أما المواد الأفيونية التي تدخل البلد بكميات كبيرة ، آتية من الشرق ، فتستهلك داخل ايران أو تهرّب الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وقد أدت الحراسة الجوية للمناطق الشديدة القحط ، الواقعة في شمال شرق البلد ، الى اعتراض عدد من قوافل الأفيون . وغالبا ما تضبط مع الأفيون أسلحة نارية وذخائر .

٧٣ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أصدر قانون جديد أصبح نافذا في تموز/يوليه ، وهو موجّه وجهة اساءة الاستعمال والاتجار على حد سواء ، ويقضي باعدام من يوجد في حوزتهم ٣٠ غراما من الهيروين أو ٥ كيلوغرامات من الأفيون أو من راتينج القنب . وللمدمنين ، خلال مهلة الستة شهور التي ستنقضي بين اصدار القانون ودخوله حيز النفاذ ، خيار الاقلاع عن اساءة استعمال العقاقير المخدرة ؛ وبعد انقضائها سيحاكمون على الجريمة التي يتهمون بها . واذا لم تفرض عقوبة أشد على المدانين منهم ، فانهم يرسلون الى مراكز للعمل أو لاعادة التأهيل . وتقدر الحكومة أن في البلد حوالي مليون من مدمني العقاقير المخدرة ستسري عليهم القوانين الجديدة . وتأمل الهيئة أن توفد ، في الربع الأول من عام ١٩٩٠ ، بعثة تواصل حوارها مع الحكومة .

٧٤ - وتستمر زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في باكستان . ويقدر ما أنتج من

الأفيون في موسم ١٩٨٨ - ١٩٨٩ بحوالي ١٥٠ طنا ، وهو انتاج يعادل ما كان عليه في عام ١٩٨٨ ، فلا يظهر فيه أي تحسن للوضع . ومعظم الأفيون المنتج محليا ، بالاضافة الى الأفيون المهرّب من أفغانستان ، يحوّل الى هيروين في المناطق القبلية . ويّتعاطى هذا العقار المخدر شطر كبير ومتزايد من السكان في باكستان ، كما انه يهرّب الى الخارج بكميات كبيرة . وقد استمر ، بشكل محدود ، العمل على استئصال زراعة الخشخاش بالوسائل الجوية ، غير أنه لم تحرز أية نتائج هامة .

٧٥ - وتشعر الحكومة بالقلق ازاء ضخامة المشكلة ، وقد شرعت في تنفيذ برامج مختلفة ترمي الى استئصال انتاج الأفيون ، والقضاء على تجهيز الهيروين والاتجار به ، ومعالجة المدمنين واعادة تأهيلهم ، وترويج الأنشطة البلدية الرامية الى الوقاية من اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وبدأت بالعمل خمس عشرة من فرق العمل المشتركة المعنية بمكافحة المخدرات ، بينما تنشأ الآن خمس وحدات نخبوية معنية بانفاذ قوانين المخدرات وغايتها تعزيز القدرة على انفاذ القوانين . وهناك ستة وعشرون مركزا للمعالجة واعادة التأهيل تعمل تحت اشراف الحكومة ، و ٥٠٠ ١ من الممارسين الخاصين في ميدان الطب دربوا على معالجة المتعاطين . وقد اتخذ في عام ١٩٨٩ اجراء اداري هام غايته تعزيز تدابير المراقبة ، ويتمثل في انشاء شعبة منفصلة ، في وزارة الداخلية ، لمكافحة المخدرات ، وتولية رئاستها لوزير دولة . أما التدابير التي نظرت فيها اللجنة الهندية - الباكستانية ، فقد سبق الحديث عنها في الفقرة ٧٠ أعلاه .

٧٦ - ومع ذلك ، فان الهيئة منشغلة بالتطورات التي حصلت ، وضمنها تفشي اساءة استعمال الهيروين وعدم احراز تقدم في مجال تخفيض زراعة الخشخاش غير المشروعة . وهي ، لذلك ، تقترح أن توفد في المستقبل القريب بعثة تجري بنفسها تقييما مفصلا لوضع مكافحة العقاقير المخدرة في باكستان .

٧٧ - وفي تركيا ، لا تزال مراقبة الانتاج المشروع لقش الخشخاش المستخدم في استخراج القلويدات تعمل بفعالية منذ اقامتها ، في منتصف السبعينات ، فلا ينتج أي أفيون في البلد ، ولا يزال اقليم هذه البلد يستخدم معبرا للاتجار براتينج القنب والهيروين والمورفين ، الآتية كلها بطريق الحدود الشرقية . ولعل في تزايد الكميات المصادرة من أنهيدريد الخليك دلالة على تزايد تجهيز الهيروين في البلد ، وعلى أن الأفيون والمورفين اللذين يهرّبان اليه عبر الحدود الشرقية يحوّلان قبل شحنهما الى الخارج . ويستمر المتجرون في اخفاء القسم الأكبر من شحناتهم غير المشروعة في شاحنات النقل الدولي الطرقي التي تودع في مخازن الايداع . كما انهم يلجأون الى الطرق الجوية أو البحرية . وتكشف المصادرات التي أبلغ عنها في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٩ عن حصول زيادة كبيرة قياسا بالفترة المقابلة في عام ١٩٨٨ . فكميات الهيروين المصادرة ، البالغة ٧٤١ كيلوغراما ، وكميات راتينج القنب المصادرة ، البالغة ٣ر٦ طن ، زادت الى أكثر من الضعف ، بينما وصلت

الكميات المصادرة من قاعدة المورفين ، والبالغة ١٨٨ كيلوغراما ، الى خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٨٨ . وحتى تتمكن تركيا من تنسيق الجهود التي تبذلها لمنع الاتجار غير المشروع مع جهود البلدان المجاورة ، دخلت في عام ١٩٨٩ في اتفاقين رسميين مع اليونان وجمهورية ايران الاسلامية . فالاتفاق الذي أبرم مع اليونان ينشىء اجراءات تتصل بتبادل المعلومات واستخدامها ؛ والبروتوكول الموقّع مع ايران يقضي بالتعاون في مجال منع الاتجار غير المشروع والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه . وينشىء كلا الصكين لجنتين مشتركتين بين تركيا والبلدين المذكورين .

دال - أوقيانيا

٧٨ - في استراليا ، مددت الحملة الوطنية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة ، التي شرع فيها في عام ١٩٨٥ وحددت مدتها بثلاثة أعوام ، لفترة ثلاثة أعوام أخرى ، مما يعكس قلق الحكومة إزاء تواصل اساءة استعمال الأمفيتامينات والقنب والكوكايين والهيروين ومختلف المواد المهلوسة . والى جانب بعض حالات زراعة القنب المحلية غير المشروعة ، وصنع الأمفيتامينات في معامل سرية ، والصنع الحرفي للهيروين على نطاق محدود ، فإن المتعاطين الاستراليين للعقاقير المخدرة غير المشروعة يُزوَّدون بمشتقات الأفيون وبالأمفيتامينات التي تهرّب الى البلد ، من جنوب شرق آسيا في المقام الأول . وقد كانت كميات الهيروين التي ضبطت في عام ١٩٨٩ أكبر منها في العام السابق . وتهرّب كميات كبيرة من الهيروين الموجه الى استراليا عبر هونغ كونغ وفانواتو ، حسبما تدل مصادرتان كبيرتان ، الأولى لـ ٥٠ كيلوغراما من الهيروين اكتشفت في استراليا ، والثانية لـ ٨٠ كيلوغراما من الهيروين اكتشفت في فانواتو . وقد ضبطت أيضا كمية ضخمة من جرعات "إم دي إم اي" (MDMA) ، وهذا يؤكد تزايد تعاطي تلك المادة ، وعلى الخصوص في المناطق الحضرية .

٧٩ - وعلى الرغم من أن الاتجار بالعقاقير المخدرة في اقليم كاليدونيا الجديدة ليس واسع النطاق ، يجدر بالملاحظة أنه مستمر في النمو وأن سكان ميلانيزيا ، حسبما أفيد ، متورطون في ذلك الاتجار أكثر من ذي قبل . كما أن زراعة القنب غير المشروعة ، سواء في جزيرة كاليدونيا الجديدة أو في الجزر النائية عنها ، أصبحت مصدر دخل أساسيا لبعض الأسر .

هاء - أوروبا

أوروبا الشرقية

٨٠ - كل بلدان المنطقة أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، باستثناء ألبانيا . كما أن ألبانيا ورومانيا هما البلدان الوحيدان اللذان لم يصبحا بعد طرفين في اتفاقية سنة ١٩٧١ . وقد وقّعت معظم بلدان أوروبا الشرقية على اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٨١ - ولا تزال اساءة استعمال بعض المخدرات والمؤثرات العقلية المحوّلة ، بالدرجة الأولى ، من مصادر محلية ، تمثل مشكلة ذات درجات متفاوتة من الخطورة في بلدان أوروبا الشرقية . كما أن القلق يساور السلطات من جراء امتداد اساءة استعمال المذيبات المتطايرة في بعض البلدان ، وعلى الخصوص لدى الشباب .

٨٢ - وتواجه بلدان المنطقة ، بدرجات مختلفة ، مشكلة الاتجار العابر ؛ وأكثر البلدان تأثرا به هي البلدان الواقعة على طول ما يسمى طريق البلقان والاتحاد السوفياتي . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، عقدت دول البلقان في بلغراد اجتماعا لفريق خبراء لمناقشة سبل مكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة وغيره من أشكال الجريمة المنظمة . اشترك في الاجتماع ممثلون عن ألبانيا وبلغاريا وتركيا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان ، وأضفي فيه مزيد من القوة على التعاون الثنائي بين سلطات إنفاذ القوانين في أوروبا الشرقية ونظيراتها في البلدان التي تأتي منها العقاقير المخدرة غير المشروعة والبلدان التي هي مقصدها النهائي . والهيئة ترحب بالتقدم المحرز فيه وتشجع على المضي في تنمية التعاون المؤسسي في مجال إنفاذ القوانين ، بحيث يشمل بلدان كل من أوروبا الشرقية والغربية .

٨٣ - ونظرا لموقع بلغاريا بين الشرقين الأدنى والأوسط وأوروبا ، فهي تقوم مقام بلد عبور لجزء كبير من النقل التجاري الخارجي عن طريق البرّ ، وهذا يجعلها معرّضة جدا للاتجار غير المشروع . والسلطات ملتزمة بمنع هذا النشاط غير المشروع ، غير أن مهمتها معقّدة بسبب كثرة الشاحنات التي تستخدم دفتر النقل البري الدولي . والى الآن ، لم يبلغ عن أية اساءة استعمال محلية ناجمة عن هذا الاتجار العابر ، بل ان اساءة استعمال العقاقير المخدرة تقتصر على عدد قليل من المدمنين المرتهنين ، خصوصا ، بمشتقات الأفيون وببعض المؤثرات العقلية التي تعطى بها وصفات طبية . ووجدت أيضا حالات من اساءة استعمال المذيبات المتطايرة لدى القصّر . وتشدد سلطات بلغاريا بقوة على تدريب موظفي الجمارك ، كما انها استضافت في الأعوام الأخيرة عددا من الاجتماعات الدولية التي عقدت بشأن التهريب .

٨٤ - وفي تشيكوسلوفاكيا ، أحصي حوالي ٠٠٠ ٧ شخص من مسيئي استعمال المواد ، وتتراوح أعمار غالبيتهم بين ١٧ و ٣٥ عاما . أما أهم العقاقير المخدرة التي يساء استعمالها فهي الكودايين والميثامفيتامين ، اللذان يصنعهما المدمنون بطريقة سرية ، باستعمال مستحضرات صيدلية يحصلون عليها خلافا للقانون . ويسيء الشباب أيضا استعمال المذيبات المتطايرة ، وخاصة في المناطق الحضرية . ويجري تنفيذ برامج وقائية واسعة النطاق على كل المستويات المدرسية ، وتساند وسائط الإعلام سياسات الحكومة الرامية الى تعزيز الرفض الاجتماعي لكل أشكال الإدمان . وقد أصبحت الوصفات الطبية إجبارية بخصوص كل المستحضرات الصيدلية التي تحتوي على الكودايين والأفيدرين . كما تعززت القاعدة القانونية للاجراءات المتخذة ضد تعاطي العقاقير المخدرة بقانون جديد بشأن الحماية من الادمان على الكحول وغيره من أشكال

الادمان ، صدر في تموز/يوليه ١٩٨٩ . واتخذت الحكومة تدابير لمنع المتجرين من استغلال النمو السريع الحاصل في السياحة الدولية ، وكُثّف التعاون مع البلدان المجاورة في مجالي التدريب على إنفاذ القوانين وتبادل المعلومات .

٨٥ - وفي بولندا حصل استقرار في مستوى تعاطي العقاقير المخدرة بعد فترة نمو سريع شهدته الأعوام من ١٩٨٤ الى ١٩٨٦ ، ويبدو اتجاه التعاطي منحدرا الآن . وتقدر السلطات أن هناك حوالي ٠٠٠ ١٦ من متعاطي العقاقير المخدرة ، وعلى الخصوص المواد المستخلصة بالغلي والمحتوية على قلويدات والمستحضرة محليا من قش الخشخاش . وفي هذا الصدد ، استمرت الحكومة في تضييق المساحة المخصصة لزراعة الخشخاش المشروعة ، وذلك بهدف الحد من حصول المدمنين على قش الخشخاش . والذي يبعث على القلق البالغ هو ارتفاع عدد الشباب الذين يتعاطون المذيبات المتطايرة على سبيل التجريب . وقد شددت المنظمات الرسمية ، وكذلك المنظمات الكنسية والخاصة ، حملتها الرامية الى تثقيف الشعب بخصوص مخاطر اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتتعاون وكالات إنفاذ القوانين تعاونا وثيقا مع الوكالات المناظرة لها في البلدان المجاورة على منع الصنع المحلي غير المشروع للأمفيتامينات المهيأة للإرسال الى أوروبا الغربية .

٨٦ - وفي الاتحاد السوفياتي ، تستمر السلطات الصحية والتربوية وسلطات إنفاذ القوانين في بذل الجهود الرامية الى تقليص تعاطي العقاقير المخدرة والمواد السامة . وقد أفادت وزارة الداخلية أنه أُحصي الى الآن حوالي ٠٠٠ ١٣٠ شخص من "مسيئي استعمال العقاقير المخدرة" ، الذين يعتبر أن ٠٠٠ ٦٠ منهم قد أصبحوا من "مدمني العقاقير المخدرة" . وسجلت أعلى نسبة من المدمنين في بعض الجمهوريات السوفياتية الواقعة في آسيا الوسطى .

٨٧ - وبين الاجراءات الشاملة التي تتخذها السلطات تدابير تربوية وطبية وقانونية . وقد امتثل للمعالجة الطوعية ٧٠ في المائة من كل المدمنين الذين أُحصوا ، غير أن بعض المدمنين أجبروا على الخضوع للمعالجة ، بينما أحيل آخرون الى المحاكمة بتهمة انتهاك الأنظمة المتعلقة بمكافحة العقاقير المخدرة .

٨٨ - وتتعلق معظم حالات التعاطي بالقنب (البري) أو بالمواد المستخلصة بالغلي والمحتوية على قلويدات والمستخرجة من قش الخشخاش (المزروع لانتاج الزيت) . كما يساء استعمال المورفين والكودايين والافيدرين التي يحصل عليها بالسرقة أو بالوصفات الطبية المزوّرة .

٨٩ - وقد اتخذ مسؤولو إنفاذ القوانين تدابير ترمي الى إنقاص مصادر الإمداد . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، أتلف ما يزيد على ألف من المزارع الصغيرة الحجم وغير المشروعة التي تزرع فيها نبتة الخشخاش المنوّم Papaver somniferum . وعززت في كل

البلد اجراءات مراقبة استعمال وتخزين العقاقير المخدرة في المؤسسات الطبية . ونتيجة لذلك ، انخفضت في عام ١٩٨٩ عمليات السرقة من الصيدليات والمستودعات والمستوصفات . كما يقدر انه حصل انخفاض في تعاطي العقاقير المخدرة بين المراهقين .

٩٠ - وهناك دلائل على أن بعض العقاقير المخدرة تُهرَّب الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتستعمل هناك ، ولا سيما في آسيا الوسطى والشرق الاقصى السوفياتي وأوكرانيا .

٩١ - ويواصل المتجرون استعمال الأراضي السوفياتية لتهريب العقاقير المخدرة الى أوروبا الغربية . وخلال العامين الأخيرين ، صادر موظفو الجمارك السوفيات أكثر من عشرة أطنان من العقاقير المخدرة ، ضمنها الهيروين والقنب ، وكانت تعبر البلد بشكل غير مشروع . وفي بعض الحالات استخدم التسليم المراقب بنجاح .

٩٢ - وفي عام ١٩٨٩ واصلت الحكومة السوفياتية توسيع تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع . ففي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وقّع وزير الشؤون الخارجية على اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، مؤكدا على أن الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة مشكلة عالمية لا يمكن حلها الا بتضافر الجهود الدولية . وبالاضافة الى الاتفاق الذي سبق لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن أبرمه مع المملكة المتحدة بشأن التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، وقّع في عام ١٩٨٩ على اتفاقات مماثلة مع الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا . وقد أبرمت هذه الاتفاقات الجديدة أثناء الزيارات التي قام بها رئيس الدولة السوفياتية الى تلك البلدان .

٩٣ - وحتى الآن ، عقدت دائرة الجمارك السوفياتية اتفاقات تعاون مع أكثر من ٣٥ بلدا غربيا . كما تعاونت السلطات السوفياتية مع السلطات المناظرة لها في كندا والمملكة المتحدة والسويد والنرويج وهولندا وبلدان عديدة أخرى على الاضطلاع بعمليات مشتركة ناجحة ضد المتاجرين . ووثقت الصلات مع مجلس التعاون الجمركي ومع بعض المنظمات الاقليمية التي تكافح الاتجار . والهيئة ترحب بهذا التوسع في التعاون .

أوروبا الغربية

٩٤ - كل بلدان أوروبا الغربية أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، باستثناء مالطة . وبين بلدان المنطقة ثمانية لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، وهي ايرلندا وبلجيكا وسويسرا ولختنشتاين ولكسمبرغ ومالطة والنمسا وهولندا . وتؤكد الهيئة من جديد أن الانضمام الى الاتفاقية وتنفيذها التام ، ولا سيما من قبل كل

بلدان الصنع والتصدير ، هما أمران لا بد منهما اذا أريد لنظام المراقبة الدولية أن يعمل بفاعلية . ولذلك تحث الهيئة كل البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ على أن تنضم اليها في أقرب موعد ممكن ، وأن تستمر ، في غضون ذلك ، في التعاون مع الهيئة على منع تحويل المؤثرات العقلية الى القنوات غير المشروعة . وعلى الرغم من وجود هذا التعاون ، حُوِّل العديد من المؤثرات العقلية الى البلدان النامية لأن بعض الدول غير الأطراف في الاتفاقية لا تزال تهمل اقامة مراقبة فعالة على التجارة الدولية .

٩٥ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، كانت قد وقّعت على اتفاقية سنة ١٩٨٨ دول أوروبا الغربية التالية : اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا والكرسي الرسولي ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وموناكو والنرويج والنمسا وهولندا واليونان وكذلك الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

٩٦ - وتوحي المعلومات الواردة من دوائر انفاذ القوانين بوجود عدد من الاتجاهات العامة في معظم بلدان أوروبا الغربية . فتزايد الوفيات المتصلة بالعقاقير المخدرة ، والتي تصاعدت بحدة في الأعوام الأخيرة ، مستمر . واساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها مستمران في الانتشار في كل المنطقة ؛ والاجرام المرتبط بالعقاقير المخدرة يتجاوز ، في تزايده ، كل أنواع الجرائم الأخرى . وتبلغ الآن كميات الهيروين والقنب والأمفيتامينات المصادرة أرقاما قياسية في معظم البلدان . كما أن حجم الكوكايين المصادر في المنطقة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة تزايد الى ستة أمثاله . ولا تزال تصادر ، من حين لحين ، كميات قليلة من كوكايين "الكراك" ومن "العقاقير المحوّرة" .(١) ويزداد ما يكتشف من المؤثرات العقلية المختلفة التي تصنع سرا ، ومنها الأمفيتامينات والميثاكوالون والفينيتيلين وال إم دي إم إي (MDMA) . ولا تهيّأ هذه المواد للتعاطي المحلي فحسب ، بل كذلك للتهريب الى الخارج .

٩٧ - وأوسع المحافل للتعاون الأوروبي بشأن قضايا العقاقير المخدرة هو مجموعة بومبيدو التي تضم ١٩ بلدا في اطار مجلس أوروبا ، وتسعى المجموعة لتوسيع وتعزيز التعاون المتبادل بين أعضائها . وقد صدر عدد من التصريحات السياسية في المؤتمر الوزاري الاستثنائي الذي انعقد في لندن في أيار/مايو ١٩٨٩ تناولت أخطار الكوكايين ، ومصادرة عائدات الاتجار بالعقاقير المخدرة والعلاقة بين مرضى الايدز والادمان .

٩٨ - واضافة لذلك ، تتعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فيما بينها مباشرة أو عبر مؤسسات الجماعات الأوروبية . وهي تدرك الأثر الذي يحدثه التنفيذ الكامل للقانون الأوروبي الوحيد (الرامي الى الغاء الحدود تسهيلا لحرية انتقال الأشخاص والبضائع داخل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في نهاية ١٩٩٢) على النهوض بأعباء مراقبة التجارة المشروعة للعقاقير المخدرة المستعملة للأغراض الطبية ، ومنع اساءة استعمال هذه العقاقير والاتجار غير المشروع بها . وتناقش البلدان المعنية الآن مسألة تدعيم

قوانينها والتنسيق بينها والتدابير الأخرى التي يتعين الأخذ بها لتحقيق حرية انتقال الأشخاص والبضائع والتي تتناول تعزيز المراقبة على الحدود الخارجية للاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وتنسيق السياسات الخاصة بالعقاقير المخدرة ، ومواصلة تعزيز التعاون بين مختلف السلطات الوطنية . وتدعيما للتعاون في مجالي مصادرة وتجميد ممتلكات مهربي المخدرات ، ومكافحة تمويه مصدر الأموال ، وقّع العديد من البلدان معاهدات ثنائية في حين تناقش بلدان أخرى مثل هذه الاتفاقات .

٩٩ - وعملا بالقانون الأوروبي الوحيد وتنفيذه فرضت تدابير مراقبة أقل صرامة على الحدود بين بعض بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وقد وجدت السلطات أنه رغم انخفاض عدد الأشخاص الذين يجري تفتيشهم ، ازدادت عمليات ضبط المخدرات زيادة كبيرة . وهذه الدلائل سوف تؤخذ في الاعتبار دون شك مع اقتراب موعد تنفيذ القانون الأوروبي الوحيد . وقد أجرت الهيئة حوارا مع موظفين من بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حول أثر تنفيذ القانون الأوروبي الوحيد على مكافحة العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، وحول خطط رصد التطورات .

١٠٠ - وعندما واجهت أجهزة انفاذ القانون في بلجيكا ، على غرار شريكاتها الأوروبيات، حركة اتجار ضخمة غير مشروعة بالعقاقير المخدرة ، استنبطت وسائل مراقبة خاصة ، ولا سيما في ميناء انفرس البحري وفي مطار بروكسل اللذين يشكلان نقطتي دخول يجنح المهربون الى استخدامهما . وتشمل نظم المراقبة الجديدة انشاء نظام لمعالجة البيانات بالحاسب الالكتروني يعرف باسم "الاستعلامات البحرية : MARINFO" ، يتيح متابعة التحركات المختلفة للحاويات أثناء اعادة شحنها عبر المناطق ، ومعاينة الحاويات التي تدعو تحركاتها الى الشك والريبة . وفضلا عن ذلك ، ونظرا لتزايد نقل الهيروين بواسطة مهربين يخفونه داخل أجسادهم أو معهم ، فقد وضعت في مطار بروكسل معدات كشف خاصة .

١٠١ - وقد أبدت السلطات البلجيكية أيضا يقظة مستمرة على تهريب المؤثرات العقلية . وقد تم اكتشاف معمل يصنع الميثاكوالون في السر . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عزز النظام بلوائح تتصل بمراقبة استيراد وتصدير وصنع المواد المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، ومادة الفلونيترازيبام المدرجة في الجدول الرابع ، وبعض المستحضرات المثبطة للشهية .

١٠٢ - ولا تزال اساءة استعمال القنب مستمرة في فرنسا دون فتور . الا أن الهيروين يظل المخدر الذي يستأثر بأكبر الاهتمام من جانب السلطات . ولا يزال عدد مدمني الهيروين مرتفعا . ومعظم مرافق العلاج والمعلومات منظمة بحيث تلبي ضرورات الحد من اساءة استعمال هذا المخدر . وترصد الآن بدقة عملية تزايد الاتجار غير المشروع بالكوكايين نظرا لامكانية بدء اساءة استعمال هذا العقار من النوع المعروف باسم "كراك" . ورغم أن عدد طالبي العلاج من مسيئي استعمال الكوكايين وحده لا يزال صغيرا في الوقت الراهن ، فان البعثة المشتركة بين الوزارات والمعنية بمراقبة اساءة استعمال المخدرات تسهر على الحالة بيقظة متواصلة . وقد أدى الخوف من الاصابة بمرض الايدز بواسطة الحقن الوريدي الى ازدياد تعاطي المؤثرات العقلية التي تؤخذ

عن طريق الفم . وقد تبين أن برامج الوقاية كانت مشجعة حيث أظهرت دراسة حديثة نفذت بين شبان تتراوح أعمارهم بين ١١ و ٢٠ سنة أن التعاطي غير المشروع للمخدرات ظل مستقرا داخل هذه الفئة العمرية .

١٠٣ - وقد زودت دوائر انفاذ القوانين الوطنية بالمزيد من الموارد وعزز التنسيق فيما بينها ، كما عزز التعاون مع البلدان التي يتم فيها الانتاج غير المشروع والاتجار العابر . وقد أنشىء لدى وزارة الداخلية مكتب لقمع الجرائم المالية الكبيرة ، تقع على عاتقه مسؤولية اقتفاء حالات تمويه مصدر الأموال .

١٠٤ - وتلاحظ الهيئة أن الحكومة الفرنسية أصدرت مرسوما يتيح لفرنسا التنفيذ الكامل لسائر أحكام اتفاقية عام ١٩٧١ . ولا شك في أن الحكومة ستتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا التشريع بفعالية ولتزويد الهيئة في الوقت الملائم بكل المعلومات التي تطالب بها الاتفاقية كي تتمكن من رصد الاتجار الدولي بالمؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع ، والمواد الأخرى التي أدرجت مؤخرا في الجدول الثاني .

١٠٥ - وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ظلت مؤشرات اساءة استعمال المخدرات التي بلغت ذروتها عام ١٩٧٩ ثابتة حتى عام ١٩٨٦ ، حيث عاودت صعودها وخاصة ما يتعلق منها بالكوكايين والامفيتامينات . وبعد أن واجهت السلطات زيادة حادة في الوفيات والجرائم المتصلة بالعقاقير المخدرة والمضبوطات ، اضافة الى خطر تزايد تدفق الكوكايين داخل البلاد ، فقد شرعت في اتخاذ عدد من التدابير التي تتضمن تعزيز شبكة الاستخبارات، واعداد القاعدة القانونية التي تتيح مصادرة عائدات الاتجار غير المشروع ، واستخدام المحققين السريين ، ومكافحة تمويه مصدر الأموال . ولا تزال برامج المعالجة واعادة التأهيل تقتصر على أساليب علاجية خالية من العقاقير المخدرة بوجه عام . الا أن ارتفاع معدلات اصابة مسيئي استعمال المخدر بمرض الايدز عن طريق الحقن الوريدي جعل السلطات تسمح في حالات فردية بتوزيع الميثادون على نطاق محدود وتحت رقابة طبية صارمة ، والى تجريب مشاريع المعالجة بالميثادون تحت رقابة دقيقة في ولاية واحدة . وتعمل الحكومة على تخفيض مستوى استهلاك مسكنات الألم الذي يعتبر مرتفعا للغاية وذلك بتطبيق تدابير ادارية وباطلاق حملات توعية . وقد سحبت من السوق كل المسكنات المركبة مع الباربيتيورات ، كما خفض معدل توافر المسكنات المركبة مع الكافيين .

١٠٦ - ولا تزال اساءة استعمال العقاقير ولا يزال الاتجار بها في الازدياد في ايطاليا . فقد تجاوز عدد الوفيات الناجمة عن الافراط في الجرعة ضعف ما كان عليه بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ . ويبين الاتجاه في عام ١٩٨٩ تزايدا جديدا . وقد كانت مضبوطات الكوكايين خلال الربع الثالث من عام ١٩٨٩ أقل بمقدار طفيف منها في نفس الفترة من عام ١٩٨٨ ، في حين ارتفعت مضبوطات الهيروين بنسبة ٢٥ في المائة ، وبلغت مضبوطات القنب ثلاثة أمثال ما كانت عليه . وأصبحت مشاركة "المافيا" والمنظمات الاجرامية المماثلة في عمليات التهريب الدولية وتمويه مصدر الأموال أكثر وضوحا وجلاء . وتشير الدلائل الى أن المهربين يستخدمون في أنشطتهم طرقا وقنوات ملتوية آخذة في التعقيد في أغلب الأحيان. وقد بدأت أجهزة انفاذ القوانين ، بالتعاون الوثيق مع الأجهزة النظيرة في بلدان

أخرى ، تنفيذ عمليات عديدة أفضت الى اعتقال أعضاء المنظمات الاجرامية المتورطة ، في العديد من البلدان .

١٠٧ - وينظر الآن في "مشروع قانون جديد لمكافحة الادمان" من شأنه تغيير اتجاه مختلف أحكام قانون ١٩٧٥ فيما يخص حيازة المخدرات المعدة للاستعمال الشخصي . ومن شأن القانون الجديد المقترح ايقاع العقوبة بالحائزين ، ولكن الأحكام بالسجن ستعلق بوجه عام فيما لو اختار المدمنون قبول تلقي العلاج والخدمات الأخرى لاعادة التأهيل . ويوقع القانون عقوبات أكثر شدة على المتجرين بالمخدرات ، ويبيح اجراءات أكثر فعالية لمنع اساءة استعمالها .

١٠٨ - وكانت هولندا دوما معرضة لاستخدامها في تهريب المخدرات بسبب موقعها الجغرافي وما تملك من شبكات عالية التطور في مجال النقل والاتصالات . وقد حاول المتجرون لعدة سنوات الافادة من ضخامة كميات البضائع التي تمر يوميا عبر المرافىء ، كما هي الحال في روتردام ، وهم يستخدمون على نطاق واسع حاويات الشحن لاخفاء العقاقير المخدرة غير المشروعة . وقد حسنت السلطات ، كتدبير مضاد ، فعالية نظم المراقبة والاشراف ، وهي تتعاون على نحو وثيق مع السلطات البحرية والجمركية ومع سلطات الشرطة في البلدان الأخرى ، ويتسع نطاق أخذها بمعدات التكنولوجيا الرفيعة لرصد حركة البضائع والحاويات عبر المرافىء . واضافة للاتجار العابر من خلال المرافىء ، تصنع في هولندا سرا كميات كبيرة من الأمفيتامينات ومن ميثيلين دي أوكسي ميتامفيتامين ، يدل على ذلك عدد وحجم المعامل غير المشروعة التي ضبطت خلال العام .

١٠٩ - وتشدد هولندا في سياستها الخاصة بالعقاقير المخدرة على منع اساءة استعمالها واعادة تأهيل المدمنين عليها . وتشير السلطات في تقييمها لما تبذل من جهود الى الوضع الفريد في أمستردام التي تستضيف رغما عنها اعدادا كبيرة من مدمني المخدرات القادمين من بلدان أخرى . وعلى صعيد القطر كله ظلت اساءة استعمال القنب والهيروين ثابتة في مجملها بل انها تناقصت في بعض أنحاء البلد . وفي حين ازدادت اساءة استعمال الكوكايين ولا سيما بين متعاطي عدة مخدرات ، أشارت السلطات الى أن اساءة استعمال الكوكايين من نوع "كراك" لم يتطور بعد على نطاق واسع . وتعزو السلطات ذلك الى حملة اعلامية استهدفت المدمنين ، ومعظمهم معروف لدى هذه السلطات .

١١٠ - ويتواصل التعاون الوثيق في قضايا المخدرات بين بلدان الشمال ، وفق خطة عمل خاصة وضعت عام ١٩٨٥ . ويعمل موظفو الاتصال المعنيون بالعقاقير المخدرة والموجودون في بلدان انتاج المخدرات وبلدان العبور على توفير معلومات للبلدان الخمسة جميعها . وقد استنبطت لوائح مشتركة لتنظيم مراقبة عمليات التسليم ، كما استحدثت أساليب لتحديد منشأ ما يضبط من أقراص الامفيتامين ومسحوقه ، الأمر الذي يسمح بوضع استراتيجيات أكثر كفاءة لتعقبها . وتشير عودة اساءة استعمال الامفيتامينات قلقا كبيرا . فقد واصلت أسعار هذا العقار هبوطها ، ويعتقد أن اساءة استعماله تشكل أحد أسباب عدم تحول الكوكايين بعد الى مشكلة في بلدان الشمال . وقد تحول العديد من مسيئي استعمال الهيروين الآن الى الجمع بين مجموعة من العقاقير المخدرة . وغالبا ما

متعاطون الامفيتامينات مقترنة بالكحول . وتبين الدراسات المعدة عن اساءة استعمال المخدرات في السويد أن نسبة متعاطي المخدرات من الشباب دون العشرين من العمر آخذة في الهبوط . الا أن الزيادة الحادة في المضبوطات تبين اتساع نطاق توافر العقاقير المخدرة غير المشروعة .

١١١ - شكلت اسبانيا نقطة دخول أوروبية رئيسية للكوكايين طوال عدة سنوات . الا أن آخر الدلائل تظهر أن الكوكايين يدخل بكميات متزايدة عبر نقاط أخرى في أوروبا . وتواصل اسبانيا تعاونها الوثيق مع بلدان أخرى في أوروبا الغربية في معركتها ضد الاتجار بالمخدرات . وقد أفضت عملية ناجحة لمراقبة التسليم ، بالتعاون مع السلطات البرتغالية الى اعتقال عدد كبير من المتجرين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والى ضبط كميات ضخمة من الكوكايين .

١١٢ - وقد عمدت الحكومة الاسبانية الى زيادات جوهرية في ميزانيتها من أجل مكافحة المخدرات وتنظيم حملات التوعية وأنشطة اعادة التأهيل ، وذلك ردا على اساءة استعمال المخدرات وحالة الاتجار بها ، وخاصة فيما يتعلق بالكوكايين . وقد أنشيء ما يزيد على ٣٢٠ مركزا للعلاج واعادة التأهيل في أرجاء القطر ، ووفرت الحكومة كتيبا عن اساءة استعمال المخدرات للخمسين ألف طبيب . ويزداد عدد المؤسسات غير الحكومية التي يجري تأهيلها للمعاونة في مكافحة اساءة استعمال المخدرات . وقد أحكم نطاق التشريع خلال عام ١٩٨٨ ، اذ أصبحت العقوبات المنزلة بمجرمي المخدرات أكثر شدة بحيث تسمح بضبط الممتلكات المتأتية عن عمليات الاتجار ، وحيث استحدث مكتب لنائب عام خاص بقضايا المخدرات .

١١٣ - وفي عام ١٩٨٨ ، عهدت اللجنة الاتحادية المعنية بالمخدرات في سويسرا ، الى فريق خبراء بمهمة ايجاد حلول للوضع الآخر بالتدهور في القطر في مجال تعاطي المخدرات . وسوف يستخدم التقرير المقدم في حزيران/يونيه ١٩٨٩ كأساس لاتخاذ تدابير تشريعية جديدة . وتعمل الحكومة السويسرية ، المدركة لدور سويسرا في الحياة المالية الدولية ، على الإسراع في اعداد قانون يكافح تمويه مصدر الأموال . وقد وقعت سويسرا والمملكة المتحدة ميثاقا مصرفيا لمكافحة العقاقير المخدرة ، يمكن بموجبه تجميد عائدات المتجرين بها ومصادرتها في نهاية المطاف .

١١٤ - تفيد سلطات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أنه تحقق بعض التقدم في مكافحة الهيروئين ، الا أنها تشير الى ازدياد عمليات تحويل الديهيدروكوديين والبوبرينورفين والبنزوديازيبينات من التجارة المشروعة والى اساءة استعمالها . واضافة لذلك ، تشير الزيادة في كميات الامفيتامين المضبوطة ، في السنوات الخمس الأخيرة ، والتي بلغت عشرة أمثال ما كانت عليه ، الى توسع في انتشار اساءة استعمال هذه المادة .

١١٥ - وتعمل المملكة المتحدة على مضاعفة جهودها الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات . وقد وقّعت معاهدات ثنائية مع اسبانيا وسويسرا . وهناك اتفاقات مماثلة نافذة المفعول حاليا مع بلدان عديدة ، وتضع السلطات الخطط لتوسيع نطاق مثل هذه الترتيبات بحيث تشمل بلدانا أخرى . وتعتزم المملكة المتحدة أيضا دعوة قمة وزارية عالمية لتخفيض الطلب على العقاقير المخدرة ومكافحة خطر الكوكايين ، للانعقاد في لندن في نيسان/ابريل عام ١٩٩٠ .

واو - أمريكا الشمالية

١١٦ - ما زالت اساءة استعمال القنب هي الاكثر شيوعا في كندا . وتهرّب معظم العقاقير الى داخل البلد قادمة من الخارج . ومع ذلك تنتج محليا امدادات صنف شديد الفعالية من القنب ، وذلك عن طريق استخدام طرق متفننة في الزراعة داخل المنازل . وتزداد عمليات الكشف عن مثل هذه الزراعة السرية . ويمل الانتاج المحلي الآن الى ٢٠ في المائة تقريبا من مجموع امدادات القنب المتاحة في كندا .

١١٧ - وازدادت اساءة استعمال الكوكايين خلال عام ١٩٨٨ بمعدل أسرع من السابق . ويشمل هذا استعمال الكوكايين من نوع "كراك" ، الذي يجري تعاطيه في المدن الكبرى بوجه خاص . وتنعكس هذه الاتجاهات في ازدياد عدد الذين يدخلون المستشفيات بسبب استعمال الكوكايين . وتزداد عمليات تهريب الكوكايين الى كندا من بلدان المصدر مباشرة أكثر من تهريبه عبر الولايات المتحدة .

١١٨ - ولا يزال يعاد شحن الكوكايين عبر كندا من جنوب شرق آسيا الى الولايات المتحدة . وقد تواصلت اساءة استعمال الهيروئين بين الكنديين عند مستوياتها السابقة ، كما أن الكميات المعروضة من هذا العقار وفيرة . وتدرس الحكومة الاتحادية مسألة انشاء برنامج لصرف المحاقن للمدمنين في نطاق مكافحة انتشار مرض الايدز .

١١٩ - ولا يزال تسريب العقاقير المخدرة من الامدادات المشروعة عن غير أغراضها يمثل مشكلة ، ويتم هذا التسريب بواسطة الحصول على وصفات طبية من أكثر من طبيب واحد ، وبواسطة تزوير الوصفات . ولا يزال عقار ل.س.د. يهرّب الى كندا قادما من الولايات المتحدة ، في حين تمثل كندا منشأ الامدادات غير المشروعة من معظم المؤثرات العقلية الأخرى .

١٢٠ - يعتقد أن منظمات اجرامية ، تضم أعدادا كبيرة من الأجانب المرتبطين بالخارج هي التي تسيطر على الاتجار بالمخدرات في كندا . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أصبحت التعديلات في القانون الكندي سارية المفعول ، وهي تخوّل المحاكم سلطة

الاستيلاء على ممتلكات مجرمي المخدرات ، ويتيح تعزيز القانون زيادة في امكانية الاطلاع على سجلات الضرائب والسجلات المصرفية من جانب سلطات انفاذ القانون .

١٣١ - وتتعاون كندا مع عدد من البلدان بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المصدر والعبور في أمريكا اللاتينية والكاريبي . وقد أصدرت كندا معظم القوانين المطلوبة لتنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨ التي وقّعتها وتعتزم التصديق عليها في غضون عام واحد .

١٣٢ - وانسجاما مع الاستراتيجية الوطنية الخمسية الخاصة بالمخدرات في كندا ، والمسماة "الاجراءات الخاصة باساءة استعمال العقاقير المخدرة" ، زادت الحكومة الاتحادية الموارد المالية المستخدمة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وترمي الاستراتيجية لأن تكون آلية لتعزيز التعاون الوطني ولتكميل المبادرات العديدة الجارية على الصعيد الاقليمي والمحلي . وسوف يجري قريبا تقييم مرحلي لفعالية الاستراتيجية التي تكرّس ٨٠ في المائة من الموارد المتاحة لأنشطة التخفيف من الطلب على المخدرات .

١٣٣ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، لا تزال السلطات قلقة للغاية من جراء انتشار تعاطي مجموعة متنوعة من العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، على نطاق واسع . وتظهر "دراسة استقصائية أسرية عن اساءة استعمال المخدرات على الصعيد الوطني"، وهي أول دراسة على مثل هذا الشمول تنفذ منذ عام ١٩٨٥ ، أن العدد التقديري لمتعاطي أي عقار على أساس "جار" (٢) قد هبط بنسبة ٣٧ في المائة . ويعزى هذا التطور المؤاتي الى تبدل في الموقف الوطني العام ازاء اساءة استعمال العقاقير المخدرة . ورغم ذلك ، تشير التقديرات الى أن "تكرار" اساءة استعمال (٣) الكوكايين قد تضاعف منذ عام ١٩٨٥ . ففي ذلك العام ، بدأ في الانتشار ولا سيما في المدن الداخلية تعاطي أكثر أنواع الكوكايين مدعاة للادمان ، أي نوع "كراك" الذي يمكن تدخينه ، مسببا تفاقم الجريمة والعنف . ونتيجة هذا ، تضاعف ٢٨ مرة منذ عام ١٩٨٤ عدد المقبولين في المستشفيات من مدخني الكوكايين الذي تعتبره السلطات أكثر مشاكل تعاطي المخدرات الحاحا على الصعيد الوطني . ومع ذلك ، تظل السلطات قلقة جدا كذلك من مواصلة اساءة استعمال الهيروبين وعقاقير أخرى ، وتزايد تعاطي الميثامفيتامين المعروف في الشوارع باسم "كرانك" ، في بعض أرجاء الولايات المتحدة . والقلق بالغ الشدة كذلك تجاه المخاطر الصحية التي تتهدد المدمنين الذين كثيرا ما يتعاطون العقاقير مقترنة بالكحول . وتدرك السلطات المتنبهة لانتشار "الكراك" أن تغشي المنبهات يفضي دائما تقريبا الى تغشي المسكّنات لأن مسيئي الاستعمال يحاولون تعديل نقاط الذروة والحضيض لتأثير العقار ، ولأن الهيروبين هو المسكّن التقليدي المختار في حالة الكوكايين .

١٢٤ - وكل ما يجري تعاطيه من الكوكايين والهيروئين في الولايات المتحدة يصل من مصادر أجنبية . فالكوكايين يأتي من أمريكا الجنوبية والهيروئين من جنوب شرق وجنوب غرب آسيا والمكسيك . والهيروئين القادم من جنوب شرق آسيا هو الأكثر تغشيا بشكل عام ، وقد ظهرت حالات صنع تحويلي محلي للكوكايين من عجينة الكوكا المهربة الى الولايات المتحدة . ويزرع محليا في السر جزء مهم من القنب الذي لا يزال يساء استعماله على نطاق واسع ، فيما يهرّب الباقي من الخارج . أما العقاقير الأخرى ، مثل الميثامفيتامين ، فهي تصنع محليا بصورة ، غير مشروعة أو تهرّب من الخارج .

١٢٥ - وعملا بالتشريع الصادر عام ١٩٨٨ ، باشر مدير شؤون السياسة الوطنية لمكافحة العقاقير المخدرة أعماله في أوائل عام ١٩٨٩ ، وهو يضطلع بكامل مسؤولية تنسيق السياسة الخاصة بالعقاقير المخدرة . وفيما بعد أحال الرئيس الى الكونغرس الاستراتيجية الوطنية في مجال العقاقير المخدرة لعام ١٩٨٩ . وهي ترمي الى تكثيف حملة هجوم وطنية شاملة ومتكاملة يشنها كل من القطاعين العام والخاص للحد من اساءة الاستعمال والاتجار . وهي تتوخى اتخاذ مبادرات توسع وتنشّط معالجة المدمنين ونظم العدالة الجنائية ؛ وزيادة الوعي العام وتعزيز حملات التحريم في المدارس وأمكنة العمل وكل الميادين الاجتماعية ؛ والتعاون مع البلدان الاخرى لمتابعة برامج ترمي الى تعطيل الانتاج والاتجار الدوليين على نحو غير مشروع ؛ وتوسيع نطاق جهود الاستئصال الوطنية على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والمستوى المحلي ، الموجهة ضد القنب وغيره من المخدرات غير المشروعة والمواد الخاضعة للرقابة ؛ وتحسين نوعية المعلومات والبحوث والتكنولوجيات والاستخبارات لاتاحة تنفيذ هذه السياسات بأفضل ما يمكن من الفعالية . ويجري التأكيد بصورة رئيسية على تنبيه الرأي العام ، لإقناع كل قطاعات المجتمع بخطأ اساءة استعمال العقاقير المخدرة وضررها . وتوضح الاستراتيجية كذلك أن كل متعاط يتحمل مسؤولية الأضرار التي يلحقها الاستعمال غير المشروع للعقاقير المخدرة في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى . ووفقا لذلك ، سوف تنزل العقوبات بالاتجار ، ليس هذا فحسب بل وتنزل كذلك باساءة الاستعمال . وبغية تحقيق هذه الأهداف ، توصي الاستراتيجية ، بالاضافة الى تحسين التنسيق واستعمال الموارد ، بزيادة الانفاق من جانب الحكومة الاتحادية .

١٢٦ - وريثما يتم تنفيذ السياسة الجديدة ، كثّفت الحكومة الاتحادية حربها على العقاقير المخدرة بأن حققت زيادات كبيرة في ميزانيات معظم الوكالات الاتحادية العاملة في مكافحة العقاقير المخدرة . وقد ارتفع مستوى الجهود المبذولة في ميدان تحريم العقاقير المخدرة ارتفاعا ملحوظا بفضل استخدام أساليب التكنولوجيا الرفيعة لمحاربة عمليات التهريب التي تتسم بالمزيد من التفنّن في الاساليب يوما بعد يوم . وقد أسند دور للقوات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في الحملة لمكافحة التهريب .

١٢٧ - وفي عام ١٩٨٩ دخل قانون اتحادي جديد حيز التنفيذ ، وهو يسمح للحكومة

الاتحادية باقتفاء أثر الأموال التي تم تمويه مصدرها والناجمة عن الاتجار بالعقاقير ويسمح بالمطالبة بتملكها ، ويلقي القانون المسؤولية على المصارف التي تحتفظ بأموال جرى تمويه مصدرها . وتدعم المحكمة العليا في الولايات المتحدة قانونا اتحاديا ينص على تجميد أموال المشبوهين المتجرين بالعقاقير وذلك قبل المحاكمة ريثما تتم الاجراءات القضائية بالتجريد . وفي عام ١٩٨٩ استولت حكومة الولايات المتحدة على مبالغ قياسية من الأموال والممتلكات من المتجرين بالعقاقير المخدرة . وتعمل الولايات أيضا على أحكام نطاق قوانينها من أجل تشديد العقوبات المالية على تجار العقاقير المخدرة .

١٢٨ - وبالاضافة الى المخاطر الصحية المرتبطة عموما باساءة استعمال العقاقير المخدرة ، يتسبب التعاطي بالحقن الوريدي في ٣١ في المائة من كل اصابات البالغين بمرض الايدز ، ويشكّل أكبر مصدر للاصابات الجديدة بهذا المرض في الولايات المتحدة .

١٢٩ - وعلى المستوى الدولي ، بدأت الولايات المتحدة التعاون أو تابعته أو وسعته مع عدد من البلدان بينها بلدان الانديز ، والمكسيك وجزر البهاما ، بالاضافة الى عدد من البلدان الصناعية الكبرى . وقد نفذ قانون هام هدفه الحيلولة دون تحويل المستحضرات الكيميائية المشروعة القابلة للاستعمال عن غير أغراضها فستستعمل في صنع عقاقير غير مشروعة . ويخوّل القانون الادارة المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة سلطة تنظيم ٣٠ مستحضرا كيميائيا ووقف الشحنات المشبوهة . وقد أحال رئيس الجمهورية اتفاقية عام ١٩٨٨ الى مجلس الشيوخ بغية التصديق عليها . وقد أدى التعاون الدولي دورا متعاظم الاهمية في مجمل النهج الحكومي الرامي الى محاربة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وهو يحتل مكانا مرموقا على جدول أعمال الولايات المتحدة في السياسة الخارجية .

١٣٠ - وتدلل الادارة الجديدة في المكسيك ، عبر سلسلة من الاجراءات الهامة على تصميم الحكومة الحازم مواصلة كفاحها لمحاربة الاتجار بالعقاقير المخدرة . فقد تحققت زيادات هامة في الموارد المادية والبشرية ، وعززت الهياكل الحكومية عبر انشاء مكتب وكيل للنائب العام خوّل سلطة تقصي وملاحقة الجرائم التي تدخل فيها العقاقير المخدرة . واضافة لذلك ، عهد الى ٢٥ في المائة من القوات المسلحة بمهمة محاربة الاتجار بالعقاقير المخدرة . وقد زيدت ميزانية مراقبة الأنشطة المتصلة بالعقاقير المخدرة بنسبة ١٧٤ في المائة رغم المشاكل الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها ذلك البلد .

١٣١ - وتولي الحكومة أولوية عالية لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة ولتعبئة كل قطاعات المجتمع للمشاركة في هذا المجهود . والحكومة مصممة فعلا على وقف تعاطي المخدرات . وقد أنجز الاستقصاء الأسري الوطني الذي بدأ عام ١٩٨٨ بشأن معرفة مدى انتشار اساءة الاستعمال ، وقد نشرت نتائجه . وتشعر السلطات بالارتياح ازاء ما بينه

الاستقصاء من أن الهيروين والكوكايين لا يشكلان مشكلات صحية كبرى في ذلك البلد . وأظهر الاستقصاء كذلك أن نسبة صغيرة فقط من السكان واقعة تحت تأثير تعاطي المخدرات . والمواد التي يساء استعمالها بصفة رئيسية هي المذيبات الطيارة والقنب الذي يسود تعاطيه في المناطق الحضرية على طوال الحدود الشمالية . وبغية تعزيز عملية المنع الفعلي أنشأت هيئة هي برنامج "أديفار" لمراقبة الارتهان للعقاقير ، وأصبحت تضم ٢٠٠ ١ لجنة و ٠٠٠ ٢٢ لجنة فرعية تنشط داخل المجتمعات المحلية الصغيرة . وقد وسعت وزارة الصحة ، اضافة لذلك ، مرافق المعالجة واعادة التأهيل .

١٣٢ - ونفذت السلطات المكسيكية عملية ترمي الى اغلاق الطرق البرية والجوية في وجه الاتجار غير المشروع على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية . وقد بدأت هذه العملية الناجحة في نيسان/أبريل ١٩٨٩ وتمثلت في نظام للمراقبة يعمل ليلا ونهارا على نحو متواصل ويشمل ٨٥ نقطة تفتيش تقريبا على طول الحدود . وأدت العملية أيضا الى اكتشاف مهابط سرية للطائرات ومسالك للتهريب ، والى استئصال مزروعات غير مشروعة على ١٥٠ هكتارا من الأراضي . وفضلا عن ذلك ، تم ضبط ٥١ طنا من عقاقير متنوعة و٠٠٠ ١٠٠ قرص من المؤثرات العقلية ، فضلا عن الاستيلاء على عدد كبير من الطائرات والزوارق والمركبات والأسلحة .

١٣٣ - ونظرا للتوسع في زراعة خشخاش الأفيون في غواتيمالا ، بدأ موظفو الانفاذ عمليات الحظر في حزيران/يونيه على طول الحدود الجنوبية للمكسيك مع هذا البلد . وقد أحرزت السلطات المكسيكية نصرا آخر عندما أوقفت العديد من المهربين الدوليين للعقاقير المخدرة ، بينهم واحد من أهم المهربين الذين جرى تعقبهم في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية .

١٣٤ - واتلفت السلطات في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وآب/أغسطس ١٩٨٩ ، ٩٠٠ ٢ هكتار مزروعة بخشخاش الأفيون و ٤٠٠ ٢ هكتار مزروعة بالقنب . وضبط في الفترة نفسها ٣١٨ طنا من القنب ، و ٢١ طنا من الكوكايين و ٥٠٤ كيلوغرامات من الهيروين . وتعد مهمة مكافحة الاتجار غير المشروع مهمة شاقة نظرا لوفرة الموارد المتاحة للمتجرين التي تمكنهم من القيام بأنشطتهم في أكثر المناطق الجبلية وعورة ، وفي الوديان الضيقة وفي المواقع الصعبة الوصول اليها . ولم تعد تصادف عمليات توسع كبيرة للزراعة غير المشروعة .

١٣٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أحال رئيس الجمهورية الى الكونغرس سلسلة من التعديلات على قانون العقوبات المكسيكي ، ترمي الى تشديد العقوبات المنزلة بجرائم الاتجار بالعقاقير المخدرة . وقد وافق الكونغرس على هذه التعديلات . وقد عدل القانون الاتحادي للاجراءات الجنائية ، اختصارا للوقت الذي تستغرقه اجراءات المحاكمة الخاصة بتلك الجرائم .

زاي - أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبي

١٣٦ - أصبح الاتجار بالعقاقير المخدرة قضية عامة مهيمنة في أرجاء أمريكا اللاتينية تمثل مشكلة للقارة بأسرها . ومن دواعي القلق البالغ أن الاتحادات الاحتكارية العاملة في مجال المخدرات مسلحة تسليحا شديدا ، ولديها موارد مالية هائلة ، وتواصل جهودها بلا هوادة ، لتقويض المؤسسات السياسية وتمزيق اقتصادات البلدان ، واغتيال الموظفين والمواطنين العاديين . ومن دواعي القلق البالغ أيضا التوسع في انتشار تعاطي العقاقير المخدرة في أرجاء القارة والخطر الذي يهدد بلدان المنطقة بأن تصبح مستهلكة كبيرة للعقاقير . واضافة لذلك تشكل العلاقة بين الاتجار غير المشروع ومجموعات المتمردين تهديدا خطيرا لأمن بعض البلدان . وقد صار من المعتاد أن يتركز انتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار بها على الكوكايين والقنب . الا أن تهديدا جديدا برز مؤخرا يتمثل في زراعة خشخاش الأفيون في بلدين وضبط معدات لتصنيع الهيروين .

١٣٧ - وتواجه بلدان عديدة في المنطقة مصاعب اقتصادية شديدة ، الا أن قلقها تجاه الآثار السلبية الضخمة التي تجرها الأنشطة المتصلة بالعقاقير المخدرة غير المشروعة يضطرها الى تكريس الموارد ، على ندرتها ، لشن معركة عنيفة على تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار بها ، وعلى شبكات الاتجار الاجرامية المشؤومة التي تقف وراء ذلك . وقد ردت بلدان المنطقة بقوة ، اذ عززت برامجها الوطنية واتخذت اجراءات مشتركة منسقة ثنائيا واقليميا . وتعتبر مشكلة العقاقير المخدرة مهمة لدرجة تدفع برؤساء الدول في عدد من البلدان الى الاجتماع دوريا لاستعراض التطورات واستنباط التدابير المضادة .

١٣٨ - وقد قامت بعثة من الهيئة بزيارة بوليفيا استجابة لدعوة من سلطاتها ، بغية تقييم وضع مراقبة العقاقير المخدرة هناك . وقد توجهت البعثة الى بوليفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في وقت كان قد تم فيه اعتماد تقرير الهيئة عن ذلك العام ، وزارت مناطق زراعة الكوكا في لاس يونغاس وتشاباري ، وأجرت مناقشات على أرفع المستويات مع الرسميين الحكوميين بمن فيهم وزراء الخارجية ، والداخلية ، والزراعة ، والصحة، والرعاية الاجتماعية ؛ وزارت مشاريع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ؛ واطّلعت على انفاذ التدبير المتخذ لتحقيق الخطط الحكومية القاضية بالتصفية التدريجية للمساحات المستعملة في زراعة الكوكا . وقد درست البعثة القانون الجديد لمراقبة العقاقير المخدرة الذي وافق عليه الكونغرس البوليفي في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والذي يخول الحكومة سلطة مواصلة استراتيجيتها بشأن مكافحة شجيرة الكوكا والقضاء على الاتجار غير المشروع . وتحث الهيئة على تطبيق القانون الجديد بعزم وطيد ، وعلى مواصلة برنامج الاستئصال بكل صرامة . ومن الأمور الهامة للغاية عدم اتاحة فرصة البدء بالزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا في مناطق جديدة . ويتعين توسيع العمليات الرامية الى تخريب انتاج الكوكايين وتخفيض انتاجه ، وتشجيع المزارعين بقوة على الانخراط في أنشطة زراعية مشروعة . وقد سلمت الهيئة بأن مهمة

ضخمة الأبعاد تقع على عاتق السلطات البوليفية التي هي في حاجة ملحة ، رغم مواصلتها السعي لتحقيق أهدافها ، لمساندة واسعة ماليا وماديا وتقنيا وللمساعدة من جانب المجتمع الدولي . ويتعين أن توجه المساندة بالضرورة لتحقيق أهداف الاتفاقية الوحيدة نهائيا . وتأمل الهيئة في أن تتيح الظروف لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير مواصلة برنامجه في بوليفيا .

١٣٩ - وفي البرازيل تزرع الكوكا بمعظمها في ولاية أمازوناس الشمالية الغربية على طول الحدود مع كولومبيا . وتتسع زراعة صنف برازيلي من الكوكا يعرف باسم ايبادو ، تزرعه قبائل الهنود البرازيليين بتحريض من المهربين الكولومبيين . وقد شنت السلطات البرازيلية في عام ١٩٨٨ حملتين واسعتين لاستئصال شجيرة الكوكا أفضيتا الى تدمير نحو من ٨٠٠ طن من أوراق الكوكا . وتمثلت ذروة جهود انفاذ القانون في اكتشاف ثمانية معامل سرية لتصنيع الكوكايين ، وضبط ما يزيد على طن من الكوكايين . وتتسبب زراعة شجيرة الكوكا في المناطق النائية في عرقلة كبيرة للجهود المبذولة لاجتثاث هذه الشجيرة .

١٤٠ - ويزرع القنب في ١٢ ولاية على الأقل من ولايات البرازيل الثلاث والعشرين ، ولا سيما في ولايتي باهيا وبرنامبوكو في الشمال الشرقي . وقد قضت السلطات في عام ١٩٨٨ على ٥٠٠ ٥ طن تقريبا من هذا العقار المخدر . ومعظم القنب يستهلك محليا . وتبين دراسة عن حالة تعاطي العقاقير المخدرة في البرازيل ، نفذت في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ ونشرتها وزارة الصحة البرازيلية ، أن المذيبات الطيارة هي أوسع مواد التعاطي انتشارا ولا سيما في صفوف الشبان . ورغم الضغوط الخانقة في الميزانية حافظت السلطات البرازيلية على مستوى رفيع من أنشطة انفاذ القانون .

١٤١ - واتخذت البرازيل اجراءات مهمة لرصد تصدير المستحضرات الكيميائية المنتجة محليا بصورة مشروعة ، مثل الأثير والأسيتون المستعملين في صنع الكوكايين . ويوحي العدد المتزايد من معامل الكوكايين التي عثر عليها داخل البرازيل نفسها أن الحاجة تستدعي المزيد من التدابير للحيلولة دون وقوع مثل هذه المستحضرات الكيميائية بين أيدي المتجرين داخل القطر .

١٤٢ - وفي كولومبيا ، دفع تصاعد العنف الموجه ضد المؤسسات الحكومية والأفراد المشتركين في المعركة الجارية ضد الاتجار بالعقاقير المخدرة ، بالسلطات الى مضاعفة الأنشطة المضادة التي تنفذها منذ عدة سنوات ليس هذا فحسب ، بل دفعها أيضا الى شن حرب علنية شاملة على المتجرين .

١٤٣ - وقد أعلن رئيس الجمهورية أن الخطر يحدق ببقاء المجتمع الكولومبي ، وأعاد العمل بسياسة تسليم المجرمين التي كانت معلقة منذ عام ١٩٨٧ . وصرح الرئيس في بيان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أنه لا يمكن احراز النصر ما لم يصاحب جهود كولومبيا بالتزام عالمي .

١٤٤ - وقد تضمنت التدابير العاجلة التي رسمها الرئيس الاستيلاء على ممتلكات المتجرين وتكثيف تدابير حماية القضاة . ورغم ابتلاء كولومبيا منذ سنوات عديدة بالعنف المتصل بالعقاقير المخدرة ، جاءت الهجمات الوقحة على المراكز الحيوية للحكومة الكولومبية وعلى النظام السياسي والقضاة وقوى الأمن ، دليلا على الخطر المهدد الذي تفرضه الشبكات الدولية للاتجار بالعقاقير المخدرة .

١٤٥ - وخلال عام ١٩٨٨ ، تم القضاء على ٢٣٠ هكتارا من شجيرة الكوكا . ولكن ، بما أن الكوكا تزرع بمعظمها في بيئة معادية للغاية ، فان أية عملية واسعة النطاق للقضاء على هذه الزراعة تستلزم دعما عسكريا شاملا . ومن شأن رش شجيرات الكوكا من الجو أن يسهل الى حد كبير القضاء عليها فيما لو استخدم في كولومبيا على غرار استخدامه بنجاح لاستئصال القنب خلال عام ١٩٨٨ .

١٤٦ - ويزرع معظم القنب في القطر الآن في مساحات زراعية صغيرة في مناطق لم تحدث فيها عملية الرش بعد . ويزداد تداول الحشيش وزيته بين المتجرين الكولومبيين نظرا لارتفاع أرباحهما وسهولة اخفائهما . وقد ضبط في عام ١٩٨٨ ، نحو ألف طن من القنب كذلك .

١٤٧ - وبلغت الكميات المصادرة من الكوكايين عام ١٩٨٨ أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨٤ . فقد ضبط ٢٣ طنا من الكوكايين تقريبا وهدم ما يزيد على ٨٠٠ معمل بينها ٢٩ معملا كبيرا . وقد اتلفت أيضا كميات كبيرة للغاية من المستحضرات الكيميائية الأساسية نتيجة عمليات انفاذ القوانين .

١٤٨ - وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٩ نفذت السلطات الكولومبية عمليات ناجحة في منطقة ماغدالينا الوسطى ، حيث ينشط المتجرون بالعقاقير المخدرة ومجموعات حرب العصابات . ونجم عن هذه العمليات تدمير معامل متطورة لتصنيع الكوكايين وضبط مقادير كبيرة من الأثير وتخريب العديد من مهابط الطائرات السرية .

١٤٩ - وقد تم تحديد أماكن زراعة خشخاش الأفيون في أربع مناطق في كولومبيا . وفي عام ١٩٨٨ ضبط معملان صغيران للهيروين ، واتلف ما يزيد على مليوني نبتة من خشخاش الأفيون . وتخشى السلطات أن تصبح كولومبيا في المستقبل مصدرا لصنع الهيروين والاتجار به ، وتتخذ التدابير الحائلة دون هذا .

١٥٠ - ومنذ وقت طويل والسلطات قلقة ازاء انتشار تعاطي المخدرات في القطر ولا سيما بسبب ما يرافق تدخين عجينة الكوكا من عواقب صحية خطيرة . وتشير التقارير الى أنه يساء استعمال الكوكايين أيضا في بعض المدن بين فئات المجتمع المتوسطة والعليا . ولا تزال برامج الحد من الطلب ، المنفذة في القطر منذ بعض الوقت ، آخذة في التوسع .

١٥١ - يبدو أن عمليات الاستئصال التي نفذتها سلطات الاكوادور بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩ قد أدت الى اتلاف القسم الأعظم من زراعة الكوكا في هذا البلد . فخلال النصف الأول من عام ١٩٨٩ ، نفذت السلطات الاكوادورية عمليات عديدة للقضاء على شجيرة الكوكا واتلفت

٥٦ هكتارا مزروعة على نحو غير كثيف بهذه الشجيرة . ولم تسفر عمليات الاستطلاع على طول الحدود مع كولومبيا وبيرو عن أية دلائل تشير الى زراعة الكوكا . الا أن اكوادور لا تزال معبرا لمقادير كبيرة من مستحضرات كيميائية معينة . ويجري الآن اعداد قانون جديد ينص على تضييق عمليات المراقبة على استيراد المستحضرات الكيميائية وبيعها . وتواصل السلطات تنفيذ برامج تهدف الى احتواء اساءة استعمال المنبهات والمثبطات وقاعدة الكوكايين .

١٥٢ - وتزرع شجيرة الكوكا على مساحات واسعة في بيرو يقع أكثر من نصفها في وادي هوالاغا الأعلى . والزراعة غير مشروعة بمعظمها وهي معدة للتصنيع السري للكوكايين الذي يهرب بصورة رئيسية الى الولايات المتحدة وأوروبا . ولا يجد المتجرون صعوبات تذكر في الحصول على المواد الكيميائية اللازمة لتصنيع الكوكايين من ورق الكوكا ، اذ أن هذه المستحضرات تنتج في بيرو ويصعب مراقبتها نظرا لاستخداماتها الصناعية العديدة . ويتيح طول حدود بيرو وشواطئها الكثير من امكانات التهريب للمتجرين .

١٥٣ - وتتواصل الجهود الرامية الى استئصال الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا رغم الأعمال الارهابية والعنف المسلح من جانب جماعات المتمردين . فخلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٨٨ ، تم القضاء على نحو ١٣٠ ٥ هكتارا مزروعة بشجيرة الكوكا ، عن طريق عمليات الاستئصال اليدوية ، بالمقارنة مع ٣٥٠ هكتارا تم تدميرها عام ١٩٨٧ . وقد أفضت عمليات انفاذ القوانين عام ١٩٨٨ الى تهديم عدد كبير من معامل الكوكا ، والعديد من مهابط الطائرات ، والى ضبط عدة أطنان مترية من عجينة الكوكا وقاعدتها ، ومقادير كبيرة من المستحضرات الكيميائية الأساسية .

١٥٤ - وقد اضطلعت منظمة خاصة بدراسة هامة عن سرعة التفشي الوبائي وهي ستستخدم أساسا لبرامج مستقبلية في مجال التوعية بأخطار العقاقير المخدرة . وقد بدأت وزارة التربية برنامجا رائدا لوضع وتجريب منهج تدريسي للمدارس العامة على صلة بمنع العقاقير المخدرة ، وتتمثل اساءة الاستعمال بصفة رئيسية في تدخين عجينة الكوكا ، رغم تعاطي الكوكايين داخل فئات الطبقتين الوسطى والعليا من السكان .

١٥٥ - وتأمل الهيئة في أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو ايجابي وسريع لطلبات المساعدة المقدمة من حكومة بيرو . وسوف تشدد الحكومة من جانبها والى أبعد الحدود الممكنة على منع أي توسع جديد للزراعة غير المشروعة التي تعتبر واسعة النطاق حاليا .

١٥٦ - ويواصل المتجرون توسيع نطاق عملياتهم في أمريكا الوسطى نتيجة عمليات المراقبة التي أصبحت أكثر صرامة وتشديد عمليات انفاذ القوانين في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية . وتجري الزراعة غير المشروعة للقنب وكذلك التهريب العابر للقنب والكوكايين في معظم بلدان المنطقة . وقد أشارت التقارير اضافة لذلك ، الى زيادة حادة في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في غواتيمالا ، رغم الجهود المبذولة لاستئصاله ، حيث شمل الاستئصال اليدوي مزروعات ١ ٣٠٠ هكتار . ويتوقع أن يفضي الاستئصال المتواصل ، الجوي واليدوي ، الى تقليص زراعة القنب على حدود غواتيمالا مع المكسيك وبليز . وقد وضع برنامج لتعقب المستحضرات الكيميائية الأساسية والسلائف

المستخدمة في صنع الكوكايين و الهيروين . ويمكن لهذا البرنامج الذي يعتبر الأول من نوعه في أمريكا الوسطى أن يصبح نموذجا تقتدي به بلدان أخرى . ويشكل ظهور الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في غواتيمالا وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية مصدر قلق شديد . وتستحق جهود الحكومة الرامية فعلا الى استئصال مثل هذه الزراعة والى معالجة الجوانب الأخرى لمشكلة المخدرات ، المساندة الكاملة من جانب المجتمع الدولي .

١٥٧ - وفي بليز ، انخفضت زراعة القنب كثيرا ، نتيجة عمليات الاستئصال الناجحة والمستمرة بالدرجة الأولى . الا أنه يزداد استخدام البلد كنقطة عبور للكوكايين المنتج في أمريكا الجنوبية والقنب الآتي من غواتيمالا .

١٥٨ - وتعتبر منطقة الكاريبي ، التي تحتوي على مئات الجزر وعلى مساحات واسعة من المياه المحيطة بها ، وعلى العديد من مهابط الطائرات السرية معرضة لاستخدامها في أعمال التهريب . واضافة لذلك ، تسهل الترتيبات المصرفية في بعض البلدان عملية تمويه مصدر الأموال المتأتية من صفقات العقاقير .

١٥٩ - وقد قامت بعثة من الهيئة بزيارة جزر البهاما في نوفمبر ١٩٨٨ بدعوة من حكومتها . وتقع جزر البهاما مباشرة على الطرق البحرية والجوية المؤدية من أمريكا الجنوبية الى فلوريدا . وتواصل منظمات الاتجار الافادة من تشكيل مجموعة الجزر الأرخيبلية التي تضم مئات الجزر والجزيرات غير المأهولة ، والقنوات المحيرة بمتاهاتها ، والبرازخ ، والخلجان ، ومساحات المحيط الشاسعة ، لتهريب الكوكايين والقنب الى الولايات المتحدة . وقد بدأ عام ١٩٨٧ تنفيذ تدابير شاملة ترمي الى مضاعفة القدرة الوطنية على تنفيذ الحظر ، والى توسيع نطاق العمليات المشتركة مع أجهزة انفاذ القوانين في الولايات المتحدة . وصدرت تدابير تشريعية وادارية تسهل تقصي أثر عائدات الاتجار والتجريد منها ؛ وتحول دون سوء استغلال سرية المصارف ؛ وتزود القضاة بوسائل البت الفعال بجرائم المخدرات دون تأخير لا طائل منه . ويوضع الأجانب المشتبه باتجارهم بالمخدرات في السجن الاحتياطي ريثما تجري المحاكمة ، ضمانا لحضورهم أثناء المحاكمة واصدار الحكم . وقد ازدادت مدة العقوبة زيادة كبيرة بدءا من آذار/مارس ١٩٨٨ . وواصلت شعبة انفاذ قوانين المخدرات لدى قوى الشرطة البهامية الملكية تحسين عملياتها وقدرات استخباراتها .

١٦٠ - وقد أثرت هذه التدابير كثيرا على نمط الاتجار غير المشروع ، وأفضت العمليات الناجحة التي نفذتها قوى الدفاع البهامية الملكية ، على نحو مستقل أو بالاشتراك مع حرس السواحل في الولايات المتحدة ، الى ضبط مراكب عديدة تنقل شحنات القنب . وقد هبطت مضبوطات القنب هبوطا مثيرا عام ١٩٨٨ ، وتأكد هبوطها كذلك في عام ١٩٨٩ . وقد تقلص كثيرا تهريب القنب من كولومبيا الذي كانت تستخدم فيه مراكب تمويه تجوب المسالك البحرية عبر جزر البهاما . الا أنه لا يزال يلقى من الجو بالقنب الآتي من جامايكا وبالكوكايين القادم من كولومبيا ، حيث تلتقطه فيما بعد قوارب صغيرة تهربه الى فلوريدا . ومع ذلك فقد أثرت العملية النشيطة التي بدأتها كولومبيا في أواسط

شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تأثيرا مباشرا على جزر البهاما حيث تعطل بدرجة كبيرة تهريب الكوكايين المحمول جوا . ومنذ أواسط السبعينات ، أدى التزايد الكبير في الاتجار غير المشروع في جزر البهاما الى حدوث عنف والى تعاطي القنب والكوكايين محليا . ويتفشى في جزر البهاما تعاطي المهدئات كذلك .وقد تم توسيع نطاق برامج التوعية والوقاية ، ولكن الحاجة تستدعي المزيد من الجهود في هذا المضمار . وقد وفرت المملكة المتحدة لجزر البهاما خدمات مستشار تقني لمراجعة واستيفاء قانون الصيدلة والمعاونة في ضمان التقيد بالاتفاقيات . وقد بدأ الالتزام الحازم من جانب جزر البهاما وتعاونها النموذجي مع البلدان الأخرى يعطيان ثمارهما ، وقد كانت جزر البهاما أول بلد يصدق على اتفاقية عام ١٩٨٨ .

١٦١ - وبالرغم من أن كوبا تقع وسط بعض مسالك التهريب الرئيسية ، تبين المعلومات المتاحة ندرة حالات اساءة استعمال المخدرات فيها . وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أعدم أربعة من كبار الموظفين وحكم بالسجن على عدة أشخاص آخرين لتورطهم مع الاتحادات الاحتكارية المتجرة بالعقاقير المخدرة في كولومبيا . وقد أعلنت السلطات في هذا الصدد ، أنه اذا ما انتهكت طائرات المهربين حرمة أجواء كوبا ومياهها الاقليمية فسوف تنفذ تدابير عنيفة مثل اسقاط الطائرات في حال رفضها الهبوط . وقد زارت كوبا بعثة من الهيئة في آذار/مارس عام ١٩٨٩ .

١٦٢ - وفي جامايكا ، حافظت السلطات على زخم الحملة التي تشنها لاستئصال القنب وأدت الى نتائج هامة . وقد أعلنت الادارة الجديدة التزامها بزيادة تدابير انفاذ القانون وبالحيلولة دون التوسع في استخدام جامايكا كنقطة لعبور شحنات الكوكايين المتأتي من أمريكا الجنوبية .

١٦٣ - وقد الحق المتجرون ، باسلوبهم المتمثل في اخفاء العقاقير داخل حاويات الشحن المحملة بالصادرات المشروعة ، اضرارا واضحة باقتصاد جامايكا . ومن المتوقع أن يكون لتطبيق لوائح الأمن الشاملة التي تنظم أنشطة المصدرين وسائقي الشاحنات والشاحنين البحريين في موانىء جامايكا ، أن يعيق الى حد كبير أنشطة المتجرين بالعقاقير المخدرة . وقد أدى تنفيذ نظام أمن التصدير في جامايكا الى تخفيض هام في مقادير المخدرات المخفية داخل صادرات مشروعة . وجاء انشاء قوة شرطة الموانيء خطوة هامة في طريق تحسين الأمن في الموانيء البحرية والجوية في القطر . وقد أصبحت جامايكا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ طرفا في اتفاقية عام ١٩٧١ وفي بروتوكول ١٩٧٢ المعدل لاتفاقية عام ١٩٦١ .

حاء - افريقيا

١٦٤ - تدرك حكومات البلدان الافريقية تمام الادراك التوسع السريع للاتجار غير المشروع بالمخدرات داخل المنطقة ، وما يرافق اساءة استعمالها من مخاطر صحية خطيرة .

١٦٥ - ويشكل الانضمام الى اتفاقيتي ١٩٦١ و ١٩٧١ حجر الزاوية في فعالية الاجراءات المضادة في المنطقة . وتأسف اللجنة بالتالي لواقع أن دولة واحدة فقط في المنطقة -

هي موريتانيا - قد أصبحت طرفا في الاتفاقيتين منذ نشر تقرير الهيئة عن عام ١٩٨٨. ويبلغ عدد الأطراف في اتفاقية ١٩٦١ ، ٣٤ طرفا ، وعددها في اتفاقية ١٩٧١ ٢٥ دولة . وتوجد سبع عشرة دولة ليست أطرافا في أي من الاتفاقيتين ، وسيشكل انضمامها خطوة أولى في طريق اصدار تشريع مناسب ، وانشاء الآليات الضرورية لمراقبة العقاقير المخدرة .

١٦٦ - وتتعاون معظم بلدان المنطقة تعاونا كاملا مع الهيئة حيث تقدم في الوقت المناسب المعلومات المطلوبة بموجب اتفاقية عام ١٩٦١ عن الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة . الا أن مستوى هذا التعاون من جانب ستة بلدان لم يكن مرضيا تماما في السنوات الأخيرة . وقد وجدت أطراف في اتفاقية عام ١٩٧١ صعوبات كبيرة في تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية . وخلال عام ١٩٨٨ تقاعست تسعة أطراف عن تزويد الهيئة بالمعلومات التي تطالب بها الاتفاقية بشأن حركة المؤثرات العقلية ، وهناك أطراف عديدة لم تقدم سوى بيانات منقوصة . ويعكس هذا عدم وجود رقابة على هذه المواد ، وهو وضع لا يدعو للرضى ، ناجم عن عدة أمور منها افتقار هذه البلدان للموارد والخبرة لمراقبة توزيع المستحضرات الصيدلية المحتوية على مؤثرات عقلية .

١٦٧ - ومن الأهمية بمكان أن تبدي الحكومات رغبة سياسية أكيدة في اتخاذ الاجراءات الضرورية التي تمكن من رقابة فعالة . ويعتبر اصدار قوانين ولوائح ادارية شاملة ، وانشاء أجهزة للتنفيذ خطوات أولى أساسية لتحقيق هذه الغاية . ومن الأمور الأساسية أيضا تدريب المسؤولين الاداريين وغيرهم من الموظفين ، وانشاء نظم تفتيش تغطي مرافق الصحة وكل عناصر سلسلة توزيع العقاقير المشروعة . وتسلم البلدان المختلفة بالحاجة الى تدابير تتيح تنسيقا فعالا لكل عناصر آلية المراقبة الوطنية . وبغية تحقيق مثل هذا التنسيق اعتمدت بعض البلدان هيكلا وزاريا فيما أنشأت بلدان أخرى لجانا وطنية متعددة التخصصات . ولا شك في أن المتجرين سوف يستغلون أية أوجه قصور في ترتيبات المراقبة . وقد أكدت الهيئة في تقارير سابقة على ضرورة الاسراع في توفير المساعدة التقنية لاصدار وتدعيم قوانين وطنية ولانشاء آليات للمراقبة في البلدان الافريقية . ويسر الهيئة أن تكون هذه التدابير موضع التأكيد من جانب صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير في الوقت الراهن .

١٦٨ - وبغية قصر استعمال العقاقير على الاحتياجات الطبية والعلمية ، من الضروري توجيه الانتباه بالدرجة الأولى الى مزيد من الدقة في تقدير هذه الاحتياجات ، والى استبانة العقاقير التي تحتاج الى ترخيص لوضعها في سوق البيع التجاري . وتحقيقا لهذه الغاية ، أنشئت في بعض البلدان لجان وطنية تعمل بتوجيه الوزارات المسؤولة عن الصحة العامة . وعندما تحدد العقاقير المعدة للأغراض الطبية ، تصبح البلدان قادرة على حماية نفسها على نحو أكثر فعالية في وجه استيراد مؤثرات عقلية لا لزوم لها ، وذلك بأن تستفيد من الحماية التي تقدمها المادة ١٣ من اتفاقية ١٩٧١ . فهذه المادة تنص على اشعار الأمين العام بالمواد التي تحظر الحكومات استيرادها . وتستطيع البلدان حماية نفسها كذلك بتطبيقها نظام شهادة الاستيراد على كل المؤثرات العقلية .

١٦٩ - وقد اعتمد عدد من البلدان تدابير مشددة للقضاء على الاتجار غير المشروع ، منها فرض عقوبات أشد قسوة على الاتجار ، والتوسع في توثيق التعاون مع أجهزة انفاذ القانون في بلدان العبور وفي بلدان المقصد على السواء .

١٧٠ - ولا يزال تعاطي القنب واسع الانتشار ، منزلا الضرر بسكان الريف والحضر على السواء . والقنب متوافر على نطاق واسع في افريقيا حيث يزرع سرا في بلدان عديدة . وتبذل الجهود للقضاء على هذه الزراعة غير المشروعة . الا أن مجرد اتساع المساحات الواجب رصدها وواقع أن مثل هذه الزراعة تتم بين محاصيل أخرى في غالب الأحيان يجعلان كشفها مسألة صعبة .

١٧١ - وقد أبلغت بلدان عديدة في سائر أرجاء المنطقة عن مضبوطات كبيرة من القنب . وضبطت مقادير كبيرة منه في المغرب وكوت ديفوار والسنغال . وتظهر البيانات المتاحة أن المتجرين يلجؤون في غالب الأحيان الى اخفاء العقاقير داخل شحنات تجارية مشروعة . وتظهر المعلومات كذلك ان المتجرين الأوروبيين ينظمون عمليات داخل القارة الافريقية نفسها ، مع ما يخفي هذا العمل من خطر التوسع في الزراعة غير المشروعة . واضافة لذلك يظهر راتنج القنب وزيته الآن في الاتجار غير المشروع الذي يعود منشؤه الى المنطقة جنوبي الصحراء الكبرى .

١٧٢ - وتهرب كميات متزايدة من الهيروين المصنوع أساسا في جنوب غربي آسيا والمعد لأوروبا وأمريكا الشمالية ، عبر أفريقيا من بلدان المصدر الى بلدان المقصد . وقد أظهرت هذا في السنوات الأخيرة المضبوطات التي نفذت في افريقيا والهند وأوروبا وأمريكا الشمالية . وتنفذ عملية التهريب هذه بواسطة شبكات يديرها في المقام الأول أفراد من الرعايا الافريقيين ، وكثيرا ما يخفي المهربون المخدرات معهم أو داخل أجسادهم ، ويستخدمون الخطوط الجوية التي تربط شبه القارة الهندية بالعواصم الافريقية . ووفقا لذلك ، تستدعي الضرورة الملحة تضييق نطاق المراقبة في المطارات . فقد كان المهربون حتى فترة وجيزة يستخدمون عواصم غرب افريقيا ، في بنن ، وتوغو ، ونيجيريا كنقاط عبور فيما تشير الدلائل الراهنة الى أن المهربين ينشطون الآن في عواصم وسط أفريقيا ، تشاد ، زائير ، غابون ، الكاميرون ، الكونغو . والخطر محدق بكينيا التي يخشى أن تصبح مركزا جديدا لاعادة التوزيع . وتعمل الحكومة الكينية على تدعيم جهاز انفاذ القوانين لديها لمقاومة الطرق التي يلجأ اليها المهربون .

١٧٣ - وحتى الآن ، لم يبلغ تعاطي الكوكايين أبعادا مقلقة . ومع ذلك ، فان قائمة البلدان التي تبلّغ عن هذا التعاطي آخذة في التوسع المستمر . ويمكن اعتبار هذا التطور نتيجة لاستخدام المهربين البلدان الافريقية كنقاط عبور للكوكايين الموجه لأوروبا بصفة رئيسية . وكثيرا ما أشارت الهيئة الى أن بلدان العبور تعاني دوما تقريبا من انتشار تعاطي المخدرات العابرة . وقد أبلغ عام ١٩٨٩ عن مضبوطات من الكوكايين تقل الواحدة منها عن كيلوغرام ، في بنن ، وبوتسوانا وزمبابوي وغينيا ومالي ، في حين حدثت مصادرات تفاوتت كمية الواحدة منها بين كيلوغرام واحد و ٤ كغ في تونس والمغرب والسودان وكوت ديفوار وتوغو . والسلطات مطالبة باليقظة غير العادية

اذ يمكن بسهولة استغلال الشبكات غير الشرعية الموجودة في افريقيا للاتجار بالهيروين بحيث تدرج في نشاطها تهريب الكوكايين .

١٧٤ - وخلال عام ١٩٨٩ تواصل تحويل ملايين أقراص المؤثرات العقلية الى أفريقيا . ولا تزال المواد التي تصادر أكثر من غيرها تشمل الميثاكوالون والسيكوباربيتال والباربيتورات الأخرى والامفيتامينات . ومن الصعب قياس مدى اساءة استعمال هذه المواد. ولا توجد لدى بعض البلدان لوائح تشترط وجود وصفات طبية من أجل صرف هذه المواد التي يحصل عليها العديد من مستهلكيها من أسواق الشوارع ، ولا يعرف سوى القليل عن مصدر منتجاتها المعروضة للبيع وعن دقة ما تحتويه هذه المنتجات . وتدل الدراسات الاستقصائية المضطلع بها حتى الآن على توافر عدد كبير من المنتجات المزيفة التي لا يعرف تركيبها بدقة . وسوف تنفذ الهيئة مشروعا يرمي الى الحصول على معلومات أوسع وأكثر دقة عن أسواق الشوارع هذه . وأنه لأمر أساسي دوما أن تشدد بلدان الصنع والتصدير ، في أوروبا أساسا ، مراقبتها للتجارة الدولية بهذه المواد ، وأن تعتمد تدابير تضمن التقيد باتفاقية عام ١٩٧١ وعدم تجاوز المتطلبات من هذه المواد الكميات التي تحددها البلدان المستوردة وتنشرها الهيئة .

١٧٥ - وقد أفادت بلدان من غرب ووسط افريقيا عن حالات عديدة من اساءة استعمال الأمفيتامينات ، في المجتمعات الريفية أحيانا كثيرة . ومن هذه البلدان بنن وبوركينا فاصو وكوت ديفوار ومالي وتوغو والسنغال وغامبيا والنيجر وكينيا والكاميرون. وقد ازداد عدد المضبوطات من هذه المواد من جانب أجهزة انفاذ القانون في كوت ديفوار ومالي والسنغال ، وغابون وليبريا . وأفادت مصر عن وجود صناعة سرّية كبيرة للمنبهات التي لا تزال تضبط كميات كبيرة منها .

١٧٦ - ولا يزال السيكوباربيتال أهم العقاقير التي يسعى المهربون وراءها بين الباربيتيورات . وقد حالت الاجراءات التي اتخذتها بلدان افريقية وأوروبية ، بالتعاون مع الهيئة ، دون تحويل عدة أطنان من السيكوباربيتال الى أفريقيا . ورغم ذلك فقد تم التبليغ عن مضبوطات من أقراص السيكوباربيتال في غينيا ، والنيجر ، وتوغو ، وكوت ديفوار ، والكاميرون . ولم تخرج عن هذا دول أخرى كذلك فقد صودرت عدة آلاف من الوحدات في السودان ، وسوازيلاند ، وملاوي ، وكينيا ، وزامبيا ، وأوغندا ، وبوتسوانا. وأفادت بوتسوانا ، وكينيا ، وليسوتو ، وسوازيلاند ، وزامبيا ، وزمبابوي عن عمليات اتجار عابر بالميثاكوالون نحو الأجزاء الجنوبية في افريقيا . وتشير المضبوطات من مسحوق هذا العقار المتأتي من شبه القارة الهندية ، بوجود مرافق محلية سرية لتصنيع الأقراص في افريقيا . وفضلا عن ذلك يصنع الميثاكوالون حاليا في السر في الأجزاء الجنوبية من افريقيا ، وتستمر اساءة استعماله على حالها دون نقصان .

١٧٧ - ويشمل الاتجار بالبنزوديازيبين في أغلب الأحيان الديازيبام والفلونيترازيبام. وقد أفادت نيجيريا ، وكينيا ، وغانا ، وموريشيوس عن اساءات في استعمال هذه العقاقير.

١٧٨ - خلال عام ١٩٨٩ ، ترافقت جهود مكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة باتساع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف . وكثيرا ما يأخذ التعاون الثنائي شكل اتفاقات ليس فقط

بين البلدان المجاورة بل أيضا بين بلدان تنتج العقاقير غير المشروعة ، أو تشكل معبرا أو مقصدا لهذه العقاقير . وقد حقق هذا التعاون نجاحات كبرى ودعّم أعمال أجهزة انفاذ القوانين . واضافة لذلك ، فان تعزيز التشريع الوطني الخاص بانفاذ القانون ، والمستلهم من اتفاقية عام ١٩٨٨ ، يعطي الأمل ببذل المزيد من الجهود في مكافحة شبكات التهريب المنظمة .

١٧٩ - ويتعزز التعاون الدولي كذلك في اطار برامج يمولها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، ومن خلال أنشطة تنفذ برعاية الهيئة أو شعبة المخدرات أو بعض الوكالات المتخصصة .

١٨٠ - وتواصل الهيئة تشديدها على سياستها الرامية الى مساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ أحكام اتفاقيتي ١٩٦١ و ١٩٧١ . وقد أتاحت مساهمة طوعية من خارج الميزانية ، قدمتها ايطاليا والولايات المتحدة ، للهيئة أن تصوغ برنامج مساعدة خاصة من أجل غرب افريقيا ، يمكن توسيع نطاقه فيما بعد ليشمل مناطق أخرى في القارة . ويهدف البرنامج الى تدعيم الهياكل التنظيمية والادارية المساندة لجهاز المراقبة الوطني في البلدان المعنية . ولا يوفر هذا النهج الاقليمي فوائد مباشرة لدولة بعينها فحسب بل انه يمتاز أيضا بأنه يتيح قاعدة لتنسيق عدد من النظم التشريعية ولازالة منافذ التهرب القانونية ، مما يقلل الى أدنى حد الفرص التي يستغلها المتجرون . ويمكن لهذا النهج كذلك أن يسهل تنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨ داخل المنطقة . وحتى الآن ، رحب ببرنامج المساعدة هذا ١٤ بلدا من بلدان المنطقة .

(توقيع) بن هويغ بريكمانس
الرئيس

(توقيع) محسن كشوك
المقرر

(توقيع) عبد العزيز باهي
أمين السر

فيينا ، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩

الحواشي

(١) تشير عبارة "العقاقير المحوّرة" الى شبائه المواد التي تخضع للمراقبة بموجب القانون الوطني أو المعاهدات . وينطبق هذا المصطلح على المنتجات التي يحصل عليها عندما تتغير البنى الكيميائية للمواد "المولدة" المراقبة ، فتنتج من تغيرها مركبات تماثل هذه المواد المولدة في الخصائص ولكنها ، بسبب اختلافها الطفيف عنها في التكوين الكيميائي ، لا تخضع ، هي ذاتها ، للمراقبات القانونية .

(٢) يحدد مرة على الأقل في فترة الثلاثين يوما التي تسبق الدراسة الاستقصائية.

(٣) مقاسة بعدد المستجيبين الذين أفادوا أنهم يتعاطون الكوكايين مرة أو أكثر في الأسبوع .

المرفق

أعضاء الهيئة الحاليون

السيد سيراد أتمودجو

صيدلي • أمين المديرية العامة لمراقبة الأغذية والعقاقير ، وزارة الصحة • مساعد بمختبر تركيب العقاقير ، جامعة غاحاه مادا (١٩٥٥ - ١٩٥٩) • مدرس كيمياء بالمدارس الثانوية (١٩٥٧ - ١٩٥٨) • موظف بمديرية الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٥٩ - ١٩٦٥) • مدير الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) • مدير التوزيع ، وزارة الصحة (١٩٦٧ - ١٩٧٥) • مدير ادارة المخدرات والعقاقير الخطرة ، وزارة الصحة (١٩٧٥ - ١٩٨١) • عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ •

الدكتور نيقولاي قسطنطينوفتش باركوف

دكتور العلوم الطبية في علم العقاقير • رئيس معمل تركيب المخدرات التابع لمركز علم المخدرات لكل الاتحاد (موسكو) • أمين صندوق الجمعية الصيدلية السوفياتية • عضو رئاسة لجنة مكافحة المخدرات بالاتحاد السوفياتي • عضو لجنة الترشيحات بالاتحاد الصيدلي الدولي • عضو الهيئة من ١٩٧١ الى ١٩٨٢ ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٢ • عضو الهيئة من جديد منذ ١٩٨٧ • عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٧ •

الدكتور زي - جي كاي

أخصائي عقاقير • أستاذ ومدير المعهد المعني بالارتهان للعقاقير ، جامعة بكين الطبية • عضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير ، رئيس فريق الخبراء المعني بالمؤثرات العقلية - العصبية ، اللجنة الفرعية للعقاقير الحديثة ، وزارة الصحة العامة ، الصين • عضو اللجنة التنفيذية ونائب الأمين العام للجمعية الدوائية الصينية • عضو هيئة تحرير "المجلة الدوائية الصينية" و "المجلة الصينية للدوائيات الاكلينيكية" و "التقدم في العلوم الفسيولوجية" • عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بمشاكل الارتهان للعقاقير والكحول منذ ١٩٨٤ • عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات منذ ١٩٨٥• النائب الثاني لرئيس الهيئة ، ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في عام ١٩٨٩ •

السيد عبد الله س• علمي

أخصائي عقاقير • أستاذ علم العقاقير ورئيس قسم • نائب رئيس اللجنة الفنية الوطنية المعنية بالقات وغيره من العقاقير المخدرة ، ومستشار اللجنة الوطنية العليا

المرفق (تابع)

لاستئصال القات وغيره من العقاقير المخدرة • منسق لبرنامج الجامعة الوطنية الصومالية الخاص بالطب التقليدي • عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير • عضو لجنة البلدان الافريقية المعنية بالطب التقليدي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية • عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ •

الدكتور دييغو غارثيس - خيرالدو

طبيب وجراح ، عضو كلية الجراحين الملكية ، وكلية لندن الملكية للأطباء الباطنيين ، ماجستير في الآداب من جامعة كمبردج • المندوب المناوب لكولومبيا باللجنة التحضيرية للأمم المتحدة (لندن ، ١٩٤٥) • الوزير المفوض لكولومبيا في كوبا (١٩٤٨ - ١٩٤٩) • سفير كولومبيا في فنزويلا (١٩٥٠ - ١٩٥١) • حاكم ولاية وادي كاوكا ، كولومبيا (١٩٥٣ - ١٩٥٦) • عضو مجلس شيوخ جمهورية كولومبيا (١٩٥٨ - ١٩٦٢) • المندوب الدائم لكولومبيا في مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (١٩٧١ - ١٩٧٦) • عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ • النائب الأول للرئيس في ١٩٨٧ •

السيدة بيتي غوف

دبلوماسية سابقة وأخصائية في المنظمات الدولية • مستشار سابق لشؤون المخدرات ، بعثة الولايات المتحدة بمكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف • مستشار سابق ، بعثة الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فيينا • نائبة سابقا لرئيس الوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو • عضو وفد الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ، ١٩٧٢) وفي دورات لجنة المخدرات (١٩٧١ - ١٩٧٦) • عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، مقررة في ١٩٧٩ ، نائبة للرئيس في ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، رئيسة في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ •

السيد بن هويغ - بريكمانس

صيدلي (١٩٤٧) تلقى تدريبا اضافيا في الصيدلة الصناعية (١٩٦١ - ١٩٦٣) وفي صيدلة المستشفيات (١٩٧١) • مفتش (١٩٤٨ - ١٩٦٤) ، مستشار (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ، كبير المفتشين/مدير (١٩٦٥ - ١٩٦٨) ، مفتش عام (١٩٦٨ - ١٩٨٥) بالتفتيش الصيدلي العام لوزارة الصحة العامة ، بلجيكا • ممثل بلجيكا في لجنة المخدرات (١٩٦٦ - ١٩٨٥) ومقرر اللجنة بدورتها الاستثنائية الثامنة (١٩٨٤) • رئيس وفد بلجيكا في مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية (فيينا ، ١٩٧١) وفي مؤتمر الأمم المتحدة للنظر في تعديلات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (جنيف ، ١٩٧٢) • عضو ومراسل دائم لبلجيكا في فريق التعاون لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها (فريق بومبيدو) التابع لمجلس أوروبا (حتى ١٩٨٥) • عضو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ورئيس (١٩٧٣ - ١٩٧٤،

المرفق (تابع)

١٩٧٨ - ١٩٧٩) لجنة البنلوكس لتسجيل الأدوية • عضو لجنة دستور الأدوية الأوروبي (١٩٦٥-١٩٨٥) • عضو لجنة المستحضرات الصيدلية التخصصية (١٩٧٥ - ١٩٨٥) التابعة للاتحاد الأوروبي • رئيس وفد بلجيكا في مشاورة اليونيدو الثانية حول صناعة المستحضرات الصيدلية (بودابست ، ١٩٨٣) • عضو ورئيس عدد من الأفرقة العاملة واللجان في ميدان الأدوية في بلجيكا وفي اطار البنلوكس ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية • عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ • نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، الرئيس في ١٩٨٩ •

الأستاذ س• أوغوز كايا ألب

أخصائي عقاقير • أستاذ ورئيس قسم علم العقاقير ، كلية الطب ، جامعة حاسيتيبي ، أنقره ، تركيا • عضو اللجنة الدائمة للمجالس الأوروبية للبحوث الطبية (مؤسسة العلم الأوروبية) • مساعد أستاذ بحوث ، قسم علم العقاقير ، مدرسة الطب في بافالو التابعة لجامعة ولاية نيويورك (١٩٦٧ - ١٩٧٠) • عميد كلية الصيدلة ، جامعة حاسيتيبي ، أنقره ، تركيا (١٩٧١ - ١٩٧٨) • عالم زائر بالمعهد الوطني للصحة العقلية ، الولايات المتحدة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) • عضو اللجنة التنفيذية لفريق البحوث الطبية التابع لمجلس البحوث العلمية والتكنولوجية بتركيا (١٩٨٢ - ١٩٨٨) • رئيس الجمعية التركية للعقاقير (لعدة دورات وفي الوقت الحاضر) • عضو هيئة تحرير المجلة الدولية للبحوث الطبية (لندن) وهيئة بحوث العقاقير (ميلانو) • عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ • النائب الثاني لرئيسها ورئيس اللجنة الدائمة للتقديرات في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ •

الدكتور محسن كشوك

صيدلي وأخصائي بيولوجيا • طالب سابق بمعهد باستور ، باريس • نائب مدير معهد باستور بتونس سابقا • مدير مختبرات البيولوجيا الطبية بوزارة الصحة ، تونس • زميل (أجنبي) بالجمعية الفرنسية للطب الشرعي وعلم الاجرام • عضو الهيئة منذ ١٩٧٧ ، ومقررها في ١٩٨١ : و ١٩٨٢ • نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٤ ؛ نائب رئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات في ١٩٨٥ ، ومقرر في ١٩٨٧ ، والنائب الأول لرئيس الهيئة في ١٩٨٨ •

مانويل كويخانو ناريزو

طبيب وجراح • استاذ المقرر التعليمي للتخرج في الجراحة العامة ، جامعة المكسيك (١٩٦٦ - ١٩٧٨) ؛ رئيس شعبة الدراسات العليا ، مدرسة الطب ، جامعة المكسيك (١٩٧٨ - ١٩٧٩) ؛ ملحق علمي في البعثة المكسيكية لدى اليونسكو ، باريس (١٩٨٠-١٩٨٣)؛ المدير العام للشؤون الدولية في وزارة الصحة (١٩٨٣ - ١٩٨٨) ؛ عضو هيئة الادارة في

المرفق (تابع)

جامعة المكسيك (١٩٦٨ - ١٩٧٦) ؛ رئيس أكاديمية الطب الوطنية المكسيكية (١٩٧٨) ؛ عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (١٩٨٦ - ١٩٨٨) ؛ عضو الهيئة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية (١٩٨٧ - ١٩٨٩) ؛ رئيس هذه الهيئة في عام ١٩٨٨ . عضو أكاديمية الطب الوطنية منذ عام ١٩٥٧ ؛ عضو الأكاديمية المكسيكية للجراحة ، مكسيكو سيتي ؛ زميل جمعية الجراحين الأمريكية (١٩٥٨) ؛ عضو أكاديمية الجراحة ، باريس؛ حائز على وسام الاستحقاق الوطني للجمهورية الفرنسية برتبة ضابط ؛ عضو الهيئة منذ ١٩٨٩ .

صاحب زادة رؤوف على خان

مفتش عام سابق لشرطة البنجاب (باكستان) . الرئيس السابق لهيئة مكافحة المخدرات في باكستان بدرجة وزير . المدير العام للأكاديمية الوطنية للشرطة سابقا . رئيس وفد باكستان في لجنة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به في الشرقين الأدنى والأوسط (١٩٧٥ - ١٩٧٩) . نائب رئيس اللجنة في ١٩٧٩ . الرئيس المناوب لوفد باكستان في الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ، محاضر زائر في علم الاجرام ، جامعة البنجاب ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وفي تاريخ الادارة بكلية الشريعة بجامعة القائد الأعظم ، اسلام أباد ، ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . حصل على وسام ستارة الخدمة لخدمته المدنية الممتازة ، ١٩٧١ . عضو الهيئة منذ ١٩٨٥ ورئيسها في ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ .

الأستاذ بول روتر

أستاذ متميز في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس . عضو لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة منذ ١٩٦٤ . حصل على جائزة بلزان لسنة ١٩٨١ في القانون الدولي العام . عضو الهيئة المركزية الدائمة للمخدرات من ١٩٤٨ الى ١٩٦٨ . عضو الهيئة منذ ١٩٦٨ . رئيس الهيئة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ .

الدكتور توليو فيلاسكيز - كويفيدو

حائز على درجة دكتور في الطب . رئيس لجنة المتابعة لنظام الضمان الاجتماعي في بيرو . مدير معهد بيولوجيا منطقة الأنديز ، جامعة القديس مرقص الوطنية الكبرى . الرئيس التنفيذي للمؤتمر الطبي الوطني الأول ، ١٩٧٦ . رئيس الجمعية الدولية لبيولوجيا منطقة الأنديز . رئيس اللجنة الاستشارية لبيولوجيا منطقة الأنديز المنشأة بموجب اتفاق ايبوليتو أونانو المنبثق عن ميثاق الأنديز . عميد مدرسة الطب في بيرو . عضو الهيئة منذ ١٩٨٧ .

المرفق (تابع)

في ذمة الله

علم أعضاء الهيئة وأمانتها ، بعميق الأسف ، بوفاة الدكتور جون إيبي في نيسان/أبريل ١٩٨٩ في نيجيريا . وقد شغل الدكتور إيبي عددا من المناصب الهامة في حكومة نيجيريا ، منها كبير الأطباء والمدير للمستشفى التعليمي لجامعة بنن ؛ أستاذ ورئيس قسم الصحة العقلية ، جامعة بنن ؛ المدير الاداري وكبير الخبراء الاستشاريين؛ مركز منظمة الصحة العالمية التعاوني للبحث والتدريب في ميدان الصحة العقلية ، مستشفى الأمراض النفسية ، أبيوكوتا ؛ طبيب نفسي استشاري ، مستشفى الكلية الجامعية ، إبادان والمستشفى التعليمي لجامعة بنن ؛ مدير المشروع التدريبي النيجيري بشأن الارتهان للعقاقير ؛ عميد مدرسة الطب ، جامعة بنن ؛ رئيس مجلس ادارة المستشفيات النفسية في نيجيريا ؛ مفوض الصحة في ولاية بندل بنيجيريا . وقد خدم الدكتور إيبي في الهيئة بامتياز في الفترة من ١٩٨٢ حتى وفاته ؛ وقد عمل مقررا في عام ١٩٨٣ ونائبا للرئيس في عام ١٩٨٥ .

- - - - -